مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥١٥**

الثلاثاء، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نانا إفاه – أبنتنغ	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيد بيريرا بلاسنثيا
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد دوكلو
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

06-47528 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبرازيل والجزائر والسودان وفنلندا وكندا ولبنان والنرويج يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) المقعد المخصص له على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2006/676 وتنص على ما يلي:

”يشرفني أن أطلب، وفقا لممارسات مجلس الأمن السابقة، إلى مجلس الأمن أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن يوم الثلاثاء، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في النظر في البند، وفقا للأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي المؤقت للمجلس وممارسات مجلس الأمن السابقة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في سياق مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد إبراهيم غمباري وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد إبراهيم غمباري وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): يوم الجمعة الماضي، قدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (انظر S/2006/670). وكان المجلس يحاط علما بصفة منتظمة عن الحالة في لبنان وشمال إسرائيل. والواقع أن مبعوثي الأمين العام، تيري رود – لارسن وفيجاي نامبيار، يقومان اليوم بعقد اجتماعات في إسرائيل، بعد مشاورات أجريت قبل ذلك في لبنان، كجزء من عملية إعداد التقرير الذي طلبه المجلس في الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعليه، فإن إحاطة اليوم ستركز على

القضية الفلسطينية. وفي ضوء التأكيد الوارد في الفقرة ١٨ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن - وهي ضرورة أبرزقما بصورة شديدة الوضوح أحداث الشهرين الماضيين - أصبح من اللازم، في رأينا، أن نرجع إلى ما وراء أحداث الشهر الماضي، وننظر في حالة عملية السلام في المنطقة، في ضوء التطورات التي حدثت في السنة الماضية. لذا، فإنني لن أتعرض بالتفصيل لأحداث الشهر الماضي وحده، رغم أنها أحداث خطيرة.

في هذا الوقت من العام الماضي، كانت إسرائيل بصدد الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية. وكان المجتمع الدولي، بقيادة المجموعة الرباعية، يعمل من أجل ضمان أن تؤدي تلك الخطوة إلى عودة الأطراف إلى خريطة الطريق، وإلى إحياء اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المؤسف أن تلك الآمال لم تتحقق. وبدلا من التقدم نحو تحقيق الرؤية التي تتوخى قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، شهدنا تلك الرؤية تتراجع بعيدا أثناء السنة الماضية. وهناك، في رأينا، عدة أسباب لذلك التطور المؤسف.

الأول هو المواقف والإجراءات السياسية للأطراف. فبينما لا يزال الرئيس عباس ملتزما بحزم ببرنامجه للسلام، لم تلتزم السلطة الفلسطينية بقيادة حماس، التي عينت وفقا لنتائج انتخابات ٢٥ كانون الثاني/يناير، التزاما تاما بالمبادئ الأساسية لعملية السلام: عدم العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات السابقة. وعلى الرغم من استمرار التوترات بين الفصائل، فإن طائفة عريضة من القوى الفلسطينية، السياسية وغير السياسية، تنخرط حاليا في حوار لتشكيل حكومة وحدة وطنية ببرنامج جديد. وفي الوقت ذاته، بينما تتواصل الجهود لتعزيز إدارة الحدود الفلسطينية والخدمات الأمنية الواقعة تحت سلطة الرئيس، فإن برنامج الإصلاح الفلسطيني مجمدا إلى حد بعيد، ومعه امتثال الفلسطينيين لالتزامات خريطة الطريق.

وعلى الجانب الإسرائيلي، أعلنت الحكومة الائتلافية استعدادها لبدء المفاوضات، إذ قبلت السلطة الفلسطينية المبادئ الأساسية لعملية السلام ونفذت التزامات خريطة الطريق. ولكن إسرائيل لم تقم بتحويل مبلغ يقرب من ٥٠٠ مليون دولار كانت مدينة به للسلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس، كما أنها هي نفسها لم تنفذ التزامات خريطة الطريق، بما فيها تجميد الأنشطة الاستيطانية وإزالة المخافر الأمامية. وكانت في الوقت ذاته تخطط للمستقبل على أساس خطوات انفرادية للانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية بينما ترسخ الوجود الإسرائيلي في أجزاء أخرى.

المقياس الثاني لركود عملية السلام هو تدهور السلطة الفلسطينية - التي تشكل أبرز رمز ملموس لآمال الفلسطينيين في إقامة دولتهم، ولآمال إسرائيل في وجود شريك ناجع. لقد كانت السلطة الفلسطينية تواجه بالفعل صعوبات خطيرة في نهاية عام ٢٠٠٥. وبينما كان المجتمع الدولي يثني على جوانب من استجابة السلطة الفلسطينية أثناء عملية الانسحاب، جاء أداء السلطة في الأشهر التي أعقبت الانسحاب مختلطا على أفضل تقدير. ففاتورة الأجور استمرت في التنامي مع استمرار السلطة الفلسطينية في تجنيد المزيد من الأفراد في صفوف القوات الأمنية؛ وتردت حالة الأمن في غزة، وتواصلت الهجمات الصاروخية على إسرائيل.

وبحلول كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، كان المانحون الرئيسيون يعيدون النظر في دعمهم لميزانية السلطة الفلسطينية التي كانت قد استنفدت بالفعل. وازداد تدني العائدات المحلية للسلطة الفلسطينية منذ انتخابات كانون الثاني/يناير. والقيمة التراكمية لتحويلات ضريبة القيمة

المضافة التي جمعتها إسرائيل ولكنها حجبتها عن السلطة الفلسطينية ستتراوح، بحلول الشهر القادم، بين ٤٨٠ و ٥٦٠ مليون دولار. والعاملون بالسلطة الفلسطينية الذين يعيلون ثلث السكان الفلسطينيين، لم يتسلموا سوى جزء يسير من رواتبهم خلال الأشهر الستة الماضية. والتغيب المزمن عن العمل بلغ الآن في بعض مجالات الخدمة المدنية أكثر من ٤٠ في المائة.

إن القيود المفروضة على التنقل تعني أن مجلس الوزراء الفلسطيني لم يجتمع فعليا على الإطلاق في مكان واحد، وأن الوزراء أصبحوا محصورين إما في غزة أو في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، هناك عدد من أعضاء مجلس الوزراء، من بينهم نائب رئيس الوزراء، والآن كل من الرئيس والأمين العام للبرلمان، محتجزون لدى إسرائيل. وهناك وزراء آخرون إما مختبئون أو بالخارج، وبذلك تركوا الوزارات بلا أي توجيه للسياسات، وخلقوا شعورا بالإحباط بين المديرين والموظفين الذين بقوا في مناصبهم.

ودمرت عدة مبان للوزارات في غزة بسبب القصف الإسرائيلي. وتلجأ الوزارات بشكل متزايد إلى مساعدة الأمم المتحدة طلبا للوقود ودعم وسائل النقل ومعدات المكاتب. وكمؤشر على تدهور وضع السلطة الفلسطينية، لم تصدر أية ميزانية سنوية لعام ٢٠٠٦. كما أن نهج حكومة حماس في إدارة الوزارات – مثل ترفيعها أعضاء حماس إلى مناصب عليا في الخدمة المدنية – ربما يكون قد أسهم أيضا في هذا الشعور بالإحباط. وكانت هناك أيضا توترات مستمرة بين الرئاسة والحكومة حول الخدمات الأمنية.

ووضعت آليات مثل الآلية الدولية المؤقتة، والنداء الموحد للأمم المتحدة نفسها، لضمان إيصال السلع والخدمات الأساسية، ودفع حد أدنى من الأقساط النقدية للمعوزين. ولكن تلك الآليات لا يمكن أن تحل محل السلطة الفلسطينية. فهي لا تنتج النمو الاقتصادي ولا توفر الأمل للفلسطينيين. ولقد أظهرت السلطة الفلسطينية جوانب ضعف رئيسية في الماضي في مجال الأمن والإدارة المالية. ولكن قدرتها على العمل أصبحت اليوم في تدنٍ سريع. واستمرار هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي إلى انهيار عائل رئيسي وعامل استقرار ومحاور في المنطقة، ناهيك عن آمال الفلسطينيين في قيام دولة فلسطينية.

المقياس الثالث لحالة عملية السلام، وأفظع المقاييس على الإطلاق، هو المعاناة والدمار والموت بسبب العنف. فالعمليات الإسرائيلية، البرية والجوية والبحرية، رغم الادعاء بأنها تستهدف المتشددين والأهداف العسكرية، تسببت في قتل أعداد كبيرة من المدنيين، من بينهم الكثير من الأطفال، وألحقت أضرارا جسيمة بالبنى التحتية المدنية، مثل المنازل الخاصة، والجسور ومحطات توليد الكهرباء، وبالذات في غزة التي أصبح فيها العنف جزءا من الحياة اليومية. وفي الضفة الغربية أيضا تشن الغارات الإسرائيلية بصفة منتظمة، وبالذات في نابلس وجنين، وتتسبب في حالات وفاة في معظم الأحيان.

وكانت هناك أيضا عدة هجمات انتحارية فلسطينية في مدن إسرائيلية على مدى الشهور الاثني عشر الماضية. وكانت الأخيرة في نيسان/أبريل، ولكن السلطات الإسرائيلية أبلغت أنها أحبطت العديد من محاولات الهجوم الأخرى. كما أن المدنيين الإسرائيليين الذين يعيشون في مدن وكيبوتزات بالقرب من غزة تعرضوا بانتظام لهجمات صواريخ القسام. و لم يقتل أي مدني إسرائيلي حتى الآن بتلك الصواريخ منذ الانسحاب، ومع ذلك كانت هناك إصابات. وإذا استمرت الهجمات، فلن يمر وقت طويل حتى تحدث وفيات.

إن دورة الهجوم والهجوم المضاد لن تؤدي إلا إلى زيادة المعاناة البشرية التي أصبحت لا تحتمل على

كلا الجانبين. وعلى سبيل الإيضاح، في العام الماضي، قُتل ما مجموعه ٤١ إسرائيليا، وجرح ما يقرب من ٤٨٠ جراء العنف الفلسطيني. وفي نفس الفترة قُتل أكثر من ٤٥٠ فلسطينيا وجرح ما يزيد على ٥٠٠ ٢ بفعل العنف الإسرائيلي. ووقعت مائة وتسعون حالة من حالات الوفاة هذه بعد أسر العريف شاليت يوم ٢٥ حزيران/يونيه؛ مما يعني أن معدل الإصابات بين الفلسطينيين يعادل نفس المعدل أثناء عملية الدرع الواقي في ذروة الانتفاضة الثانية.

وفي الوقت ذاته، لم يحرز أي تقدم في تأمين الإفراج عن العريف شاليت، رغم النداءات الداعية إلى إطلاق سراحه بلا شروط. ولم يتلق والداه أية إشارة تفيد بأنه "على قيد الحياة"، وهو أقل ما يمكن أن يقدمه مختطفوه. كما أن الجهود التي يبذلها الرئيس عباس منذ وقت طويل لتأمين إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين لم تسفر عن نتائج حتى الآن، رغم جهوده التي لا تكل.

وثمة سبب رابع لعدم إحراز تقدم نحو حل الدولتين التفاوضي وهو خلق الحقائق على الأرض حيث تبدو أنها تمس مسائل المركز النهائي. فالنشاط الاستيطاني ما زال مستمرا، إذ أفادت التقارير بأن بناء ٠٠٠ ٣ وحدة جار على قدم وساق في المستوطنات القائمة. وعلى الرغم من إعلان النية المقدم إلى مجلس الأمن، فإن المراكز الاستيطانية غير المأذون بإقامتها لم يتم تفكيكها.

والجدار العازل الذي تقع أجزاء منه في الأراضي الفلسطينية المحتلة اكتمل بناء نسبة ٥١ في المائة منه على الرغم من الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وعند الانتهاء من بناء الجدار، فإن حوالي ٥٠٠ ٦٠ فلسطيني من الضفة الغربية، بالإضافة إلى ٠٠٠ ١٨٠ فلسطيني من سكان القدس الشرقية، سيقيمون في الأراضي الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر، وسيتقيد وصولهم إلى مرافق الصحة والتعليم والتشغيل سواء في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية.

وفي القدس الشرقية، فإن النشاط الاستيطاني، بما في ذلك في المنطقة E-1، وبناء الجدار العازل، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية الأخرى، جميعها تشير إلى تطويق المدينة التي يعتزم أن تكون عاصمة لدولتين، وفي نفس الوقت تقسم الضفة الغربية عمليا إلى منطقتين جغرافيتين منفصلتين.

وهناك مقياس خامس للحالة في رأينا، وهو الحالة الاقتصادية، حيث أن التنمية هي لبنة من لبنات بناء السلام. وإفقار الأراضي الفلسطينية بلغ من الحدة الآن أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى، بما في ذلك خلال ذروة الانتفاضة الثانية. ووفقا لمكتب منسق الشؤون الإنسانية، فإن حوالي ٧٠ في المائة من الفلسطينيين يعيشون دون عتبة خط الفقر، ويتلقى ٨٥ في المائة من سكان غزة المعونات الغذائية. وأحد المؤشرات البسيطة إلى الحالة اليائسة للفلسطينيين أن عدد مقدمي طلبات العمل في برنامج وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لخلق فرص عمل في حالات الطوارئ قد تضاعف منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

إن أكبر عقبة أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني، وفقا للبنك الدولي، تتمثل في نظام الإغلاق. وعدد الحواجز التي تقيمها قوات الدفاع الإسرائيلية وغيرها من الحواجز في الضفة الغربية قد زاد بنسبة ٤٣ في المائة منذ قامت إسرائيل بفك الارتباط في غزة، وذلك على الرغم من شروط اتفاق الحركة والوصول التي صممت لإنجاز العكس تماما. وفي هذه الأثناء، فإن ممري رفح وكارني لم يعملا إلا بشكل جزئي، وبمعدلات أدنى بكثير مما كان متوقعا وفقا لاتفاق الحركة والوصول نظرا لشواغل الأمن الإسرائيلية. ومع أن الاتجاهات الأخيرة كانت إيجابية، على الأقل في ما يتعلق بالواردات،

فـإن تقاريرنـا الشهريـة تشيـر إلـى أنـه خلال عام ٢٠٠٦، لم يصل معدل الصادرات اليومية إلا لأقل من ١٠ في المائة من الحد الأدنى من المعدل المستهدف للتصدير وفقا للاتفاق. و لم يفتح ممر رفح باستثناء يومين اثنين خلال الأسابيع السبعة الماضية مما أدى إلى منع السكان من الدخول أو الخروج. ويتعـرض آلاف الفلسطينيين العاملين في الخارج، الذين حضروا لزيارة عائلاتهم، إلى خطر فقدان تأشيرات سفرهم ووظائفهم إن لم يسمح لهم بمغادرة غزة إلى البلدان التي يعملون فيها. و لم يحدث أي تحرك يتعلق بجوانب أخرى من اتفاق الحركة والوصول، بما في ذلك الربط بين غزة والضفة الغربية أو التقدم بشأن المطار والميناء.

والمقياس السادس لحالة العملية السلمية ربما يكون الأكثر إثارة للقلق خلال العام المنصرم، مع أن من الصعب تقديره كما، إلا أنه من السهل تحديده. وهو يتمثل في مواقف الرجال والنساء العاديين. وتبين استطلاعات الرأي انهيارا مقلقا في الثقة بعملية السلام وتوقعات التسوية التفاوضية في كلا الجانبين. وهذا الاتجاه الذي كان واضحا قبل نشوب الصراع الأخير بين حزب الله وإسرائيل، ربما تعزز على أثره. فمن ناحية، يمكن أن تكون النتيجة المزيد من التشدد والتأييد للعنف والإرهاب، ومن ناحية أخرى، ربما يؤدي إلى دعم عمليات عسكرية قاسية ومفرطة وإجراءات انفرادية. وبالتالي، فإن المواقف ربما تكون آخذة في التشدد وقد تزداد تصلبا ما لم يتم بشكل ما إحياء عملية سلام ذات مصداقية.

لقد وصفت واقع عملية السلام اليوم من خلال شرح ما حدث فعلا خلال الأشهر الإثني عشر الماضية. وقدمت الأسباب التي في رأينا أوصلتنا إلى هذا المنعطف المحزن في عملية السلام في الشرق الأوسط لكي نعيد تنظيم أنفسنا والتصدي للتحديات التي تواجهنا جميعا. وغرضنا ليس توجيه اللوم، لأن ذلك لا يمكن أبدا أن يجدي نفعا. وأنا أقر كذلك بأن صنع السلام ليس عملية سهلة. ولكن غياب أفق سياسي موثوق به وإن كان إلى حد كبير نتيجة لقرارات وإجراءات ولعدم اتخاذ إجراءات من جانب الأطراف ذاتها، إلا أنه إلى حد ما سبب أيضا لمثل تلك القرارات والإجراءات أو غيابها. وينبغي لنا أيضا أن نذكر أنفسنا، كما ذكرت قمة الثمانية في تموز/يوليه، بأن غياب حل شامل هو السبب الجذري لمشاكل المنطقة. والتقدم نحو حل الدولتين سيساعد بدون شك في حل الصراعات القائمة في أماكن أخرى في المنطقة، والعكس صحيح أيضا.

وبالتالي، فإن حالة التوقف في عملية السلام ينبغي اعتبارها أمرا غير مقبول بحد ذاتها، وكذلك بسبب آثارها الإقليمية الأوسع نطاقا. وهناك خطوات ملموسة، وبعضها خطوات فورية، يتعين اتخاذها من أجل الخروج من الأزمة الحالية والعودة إلى الطريق السياسي. وكما أكد الأمين العام في ١١ آب/أغسطس، هناك شيء آخر مطلوب، وهو الجهود الدولية المتجددة التي يتم من خلالها التصدي لمختلف أزمات المنطقة، ليس بطريقة منفصلة أو ثنائية، بل كجزء من جهد شامل كلي يباركه ويرفع رايته مجلس الأمن لإحلال السلم والاستقرار في المنطقة ككل. والمأساة التي شهدناها في الشهر الأخير ينبغي، في رأينا، أن تتحول إلى فرصة لاتخاذ خطوات فورية ومتضافرة من جانب جميع الأطراف لحل مشاكل وقضايا المنطقة التي واجهناها لفترة أطول كثيرا مما ينبغي بدون حل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غمبري على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم الدقائق الخمس لكي يتسنى للمجلس أن ينجز عمله بالسرعة اللازمة. وأهيب بالوفود التي لديها بيانات مطولة أن تعمم

النص المكتوب وأن تكتفي بموجز لذلك البيان لدى الإدلاء ببياناها في قاعة المجلس.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إبراهيم غمبري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على عرضه الجامع.

تلاحظ الأرجنتين مع الرضا التزام الأطراف بصفة عامة بوقف الأعمال القتالية وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولكن بعض الأحداث التي وقعت في ١٩ آب/أغسطس تبين أن الحالة ما زالت شديدة الهشاشة وتؤكد على الحاجة إلى المزيد من ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تؤثر على التوازن الدقيق الذي حققته المفاوضات الحثيثة.

وكما قال الأمين العام، فإن العملية الإسرائيلية في منطقة البقاع يوم السبت الماضي تشكل انتهاكا لوقف العمليات القتالية. وللأسف، فإن انتهاكات إسرائيل للمجال الجوي اللبناني ما زالت مستمرة، مخالفة بذلك أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقرارات أخرى لمجلس الأمن.

ونود التذكير بأن جميع الدول، وبصفة خاصة الدول المجاورة للبنان، ملزمة بالامتثال الكامل لحظر السلاح الذي يكرره القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأي نقل للأسلحة بدون تفويض من الحكومة اللبنانية يشكل انتهاكا واضحا للالتزامات التي كرسها مجلس الأمن.

ويرحب بلدي بحقيقة أن القوات المسلحة اللبنانية بدأت بالانتشار في جنوب البلد عقب انسحاب القوات الإسرائيلية من بعض القطاعات. وستكون الأولوية خلال الأيام القادمة مواصلة وتكثيف النشاط من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ٢ من القرار: بأن تسحب حكومة إسرائيل جميع قواها من جنوب لبنان، وبأن تفي حكومة لبنان بجميع مسؤولياها بين نهر الليطاني والخط الأزرق.

ومساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) في هذه العملية أمر أساسي. ونحن ممتنون لجهود إدارة عمليات حفظ السلام خلال الأسابيع الماضية للإسراع في نشر قوات إضافية. ونأمل بأنه بعد تعميم قواعد الاشتباك ومفهوم العمليات لليونيفيل سيكون من الممكن ضمان تقديم المساهمات الكبيرة إلى القوة.

وينبغي لنا أيضا أن نواصل العمل من أجل تحقيق الإطلاق الفوري وغير المشروط لسراح الجنديين الإسرائيليين اللذين خطفهما حزب الله والتوصل إلى حل مرض لمشكلة السجناء اللبنانيين.

وإذ نتجاوز بنظرتنا هذه المسائل، من الضروري وضع أسس حل دائم لهذا الصراع على أساس المبادئ المذكورة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بخاصة فيما يتعلق بنزع سلاح حزب الله وغيره من المليشيات، والتقيد بالحظر على الأسلحة وحل المشاكل الإقليمية العالقة، لا سيما مزارع شبعا. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا كاملا المهمة التي يقوم بها السيد نامبيار والسيد رود - لارسين ونتطلع إلى تلقي تقرير موضوعي وشامل بحلول منتصف أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في لبنان، نعرب عن تقديرنا لجهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الشؤون الإنسانية. وفي ظل الظروف الراهنة، الأولوية هي تيسير سبل الوصول إلى السكان المتضررين في جنوب لبنان وتقديم المساعدة على نحو فوري للأشخاص الذين يعودون إلى ديارهم. ووجود عدد كبير من الذخيرة والأجهزة التي لم تنفجر يمثل تحديا إضافيا لهذه الأنشطة.

وبخصوص ما ذُكر آنفا، من الضروري أن ترفع إسرائيل الحصارين البحري والجوي والقيود المفروضة على المعابر البرية اللبنانية. وينبغي للسلطات اللبنانية من جانبها أن تتولى مسؤولياها ابتغاء ضمان ألا يكون لرفع هذه القيود أي

أثر سلبي في تنفيذ الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إن الأحداث المأساوية خلال الشهر الماضي بين لبنان وإسرائيل ينبغي ألا تصرف الانتباه عما يحدث في قطاع غزة والضفة الغربية. ويصيب الأرجنتين القلق البالغ من الأزمة الإنسانية التي تضر بالشعب الفلسطيني ومن موت المدنيين الأبرياء نتيجة غلو إسرائيل في استعمال القوة والأنشطة المتطرفة الفلسطينية.

ونواصل إيلاء الأهمية للإطلاق الفوري وغير المشروط لسراح الجندي الإسرائيلي ولوفاء حكومة السلطة الفلسطينية بالمبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية. ونعتقد بالمثل أن إسرائيل ينبغي لها أن تفرج فورا ودون شرط عن جميع المسؤولين وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطينيين، وأن تنهي الأنشطة العسكرية في غزة وأن تتخذ تدابير ملحة للإسهام في تحسين الحالة الإنسانية هناك. والتدابير الإسرائيلية الأحادية في الضفة الغربية يجب أن تتوقف فورا وأيضا أي ممارسة أخرى تنافي القانون الدولي.

والأزمتان المتوازيتان في لبنان وغزة قد أثبتتا مرة أخرى أنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. ولن يدوم على الأمد الطويل إلا حل سياسي عن طريق المفاوضات. وستواصل الأرجنتين تأييد حل عادل ودائم لمشاكل الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن هذا واختصاصات مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد تشيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشعر بالامتنان لوكيل الأمين العام غمباري على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط.

من النواحي السياسية والاقتصادية والإنسانية فإن الحالة مصدر للقلق البالغ. والآن، أكثر من أي وقت مضى، ثمة حاجة إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهودا مشتركة من أجل منع تصعيدها ولإيجاد الظروف المؤاتية لإحراز التقدم بعملية التسوية السياسية في المنطقة.

خلال بضعة أسابيع قام مجلس الأمن بعمل شاق للتوصل إلى سبيل للخروج من الأزمة اللبنانية – الإسرائيلية. ونتيجة هذا النشاط المكثف تم اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي ستكون له، إذا نفذ تنفيذا سليما، فيما يتجاوز البُعد اللبناني، أهمية كبيرة في الحد من حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

ونحن مرتاحون عموما لكيفية سير تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). يسيطر الجيش اللبناني تدريجيا على الأرض في جنوب البلد، بينما ينسحب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي احتلها. والمهمة الرئيسية الآن هي عدم السماح لأي عرقلة لهذه العملية وضمان المحافظة على وقف الأعمال العدائية وأن يصبح وقفا دائما لإطلاق النار، ومنع محاولات تقويض الاتفاقات التي كان من الصعوبة البالغة التوصل إليها.

وبينما نعمل لتعزيز التطورات الإيجابية في التسوية اللبنانية – الإسرائيلية يجب ألا يغرب عن بالنا ما يحدث في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية. الحالة في الأراضي الفلسطينية لا تزال بعيدة عن الاستقرار إلى حد بالغ. لم تنه إسرائيل استعمالها للقوة في مناطق السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى زيادة عدد الضحايا في صفوف السكان المدنيين. ومما يبعث أيضا على زعزعة استقرار الحالة إلقاء القبض على رؤساء هيئات الحكم الذاتي الفلسطينية وأعضاء الهيئة التشريعية، مما يؤدي إلى شل عمل بنى الحكم الذاتي.

وتؤكد هذه التطورات مرة أخرى أن من المستحيل الحل الكامل للصراع العربي – الإسرائيلي إذا لم يمكن التوصل إلى حل للسبب الجذري – أي المشكلة الفلسطينية. وفي غياب الحل سيواصل مجلس الأمن تناول صراعات

الشرق الأوسط المزمنة والرد على تحديات جديدة تنشأ باستمرار في المنطقة. ولذلك، من الضروري أن يستأنف في أقرب وقت ممكن الحوار السياسي الفلسطيني – الإسرائيلي الذي ينبغي أن يرمي إلى التوصل إلى حل بناء لجميع المشاكل القائمة في العلاقات بين الأطراف.

وروسيا، عن طريق اتصالاتها بالأطراف في الصراع العربي – الإسرائيلي، وبأعضاء المجموعة الرباعية للأطراف الوسيطة الدولية، وبلدان المنطقة، وجامعة الدول العربية، تواصل الدعم النشيط لجهود فعالة وجماعية من جانب المجتمع الدولي لإحراز التقدم الدائم بشأن تسوية في الشرق الأوسط بجميع أبعادها وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واختصاصات مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأحكام خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية سنة ٢٠٠٢.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أود أن أشكر وكيل الأمين العام غمباري على إحاطته الإعلامية.

لقد مضى ١١ يوما على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). نعتقد أن هذا القرار خطوة هامة إلى الأمام وأنه، حينما ينفذ تنفيذا كاملا، سيساعد في وضع الأساس لسلام دائم في المنطقة. وتنشط الولايات المتحدة الآن مع آخرين في جعل هذه الفرصة حقيقة واقعة.

وتنظر الولايات المتحدة بجدية إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بدءا بدعوته إلى اتخاذ خطوات فورية لتقديم المساعدة المالية والإنسانية لشعب لبنان. وأعلنت الولايات المتحدة عن التبرع بمبلغ ٥٠ مليون دولار على شكل مساعدة إنسانية للبنان، دفع ما يزيد عن نصفه فعلا. وكما أعلن الرئيس بوش بالأمس، ستزيد هذه المعونة في المجال الإنساني ومجال إعادة التعمير إلى ما يزيد عن ٢٣٠ مليون دولار في الأسابيع المقبلة. وأعلن الرئيس أيضا عن اعتزامه العمل مع الكونغرس لتوفير ضمانات التسليف من أجل المساعدة في إعادة بناء البنية التحتية الإسرائيلية التي ألحقت صواريخ حزب الله الضرر بها.

وبالإضافة إلى تقليل حدة المشكلة الإنسانية في جنوب لبنان، من الضروري أن نتحرك في أقرب وقت ممكن لتأمين السلام عن طريق تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتوفير قواعد اشتباك راسخة. ونحث البلدان التي يحتمل أن تسهم بقوات على التعجيل بالقيام بعملياتها لصنع القرار الداخلي ونحن نسعى إلى بلوغ هدفنا، وهو قوة دولية موسعة قوامها ٠٠٠ ١٥ شخص. والتأخير في هذه الحالة لا يخدم إلا مصالح الذين يعارضون قيام لبنان ذي سيادة وحر وديمقراطي، لبنان الذي لم يعد يستعمل قاعدة لإطلاق الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل، متسببا بقتل مدنييها الأبرياء.

وينبغي أن نستمد التشجيع، ونحن نخطط لهذا الانتشار، من أن أحد الأهداف الهامة، بشكل عام، للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) قد تحقق – وقف الأعمال العدائية. ومن الطبيعي أن التقارير عن العنف المتفرق تقلقنا، ولكننا نؤكد على أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يضمن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وقواتها.

وقد قالت إسرائيل إن العملية التي قامت بها في وادي البقاع في نهاية الأسبوع الماضي كانت تستهدف شحنات أسلحة موجهة إلى حزب الله من إيران وسورية. وهذه الشحنات من الأسلحة محظورة قانونا بطبيعة الحال بحكم الحظر الذي يفرضه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على تصدير الأسلحة ما لم يكن مأذونا بها تحديدا من حكومة لبنان. ويجب على جميع الدول أن تمتثل لالتزاماتها في مراعاة هذا الحظر. ذلك أن عدم التقيد به على نحو دقيق سيزيد إلى حد كبير من خطر نشوب أعمال قتالية في المستقبل. ويقع عبء

التقييد بحظر الأسلحة، كما يتركز اهتمام العالم، بوجه خاص على إيران وسورية.

ولكن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لا يتعلق بوقف الأعمال القتالية فحسب. وقد أصاب في أنه لا يكتفي بالتشديد على ضرورة إنهاء العنف بل يؤكد ”ضرورة العمل على وجه عاجل لمعالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما في ذلك إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون شروط“. ومن المستحيل، بل من الخطر، الفصل بين المسألتين. أما إذا اقتصر المجتمع الدولي على تطبيق حل إسعافي مؤقت لهذه المشكلة وسمح لحزب الله بإعادة تجميع صفوفه وإعادة التسلح، فمن المحتمل جدا أن تزداد معاناة شعب لبنان حدّةً في المستقبل القريب.

ولا بد أن نضع نصب أعيننا أن حزب الله يتحمل المسؤولية كاملة عن نشوب هذا الصراع. فقد كان هجوم غير مبرر شنه حزب الله على إسرائيل هو الذي بدأ هذا الصراع،كما أشار إليه الرئيس بوش دون مواربة في الأسبوع الماضي. وكان إرهابيو حزب الله يستهدفون المدنيين الإسرائيليين بهجمات الصواريخ يوميا. واستخدم إرهابيو حزب الله المدنيين اللبنانيين دروعا بشرية، مضحين بالأبرياء في محاولة منهم لحماية أنفسهم من الرد الإسرائيلي.

وإذا أردنا أن نتوصل إلى الهدف المتمثل في إقرار سلام دائم في هذا المنطقة، فيجب أن نضع حدا لعمل حزب الله بوصفه دولة داخل الدولة. ويستدعي منا ذلك أن نتصدى لدعم دمشق وطهران لحزب الله. ذلك أن مواصلتهما تقديم الدعم لحزب الله على هيئة التمويل والتدريب والإمداد بالأسلحة لا تطيل أمد هذه الأزمة فحسب، بل تزيدها حدة. و لم يعد قطع خطوط الإمداد المذكورة، على النحو الذي يفرضه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أمرا من الممكن إغفاله. ومن ثم تطالب الولايات المتحدة إيران وسورية من جديد بالامتثال الفوري لهذا القرار. ولا تزال الولايات المتحدة يساورها قلق عميق إزاء الاتجاه الذي اتخذته إيران وسورية في هذه الأزمة، إذ دعا قادة كلتا الدولتين في الأيام الأخيرة إلى تدمير إسرائيل.

وندرك، كما ذكر الرئيس بوش الأسبوع الماضي، أن الصراع في لبنان جزء من صراع أوسع نطاقا بين الحرية والإرهاب المتنامي في أرجاء المنطقة. ونرى أن التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) سيضع الأساس الذي يمكن به التوصل إلى سلام دائم وتحقيق الأهداف الواردة أصلا في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وتتمثل في إقامة حكومة ذات سيادة ومنتخبة ديمقراطيا في لبنان، متحررة من إكراه الحكومات الخارجية كافة.

ولا تزال الولايات المتحدة يساورها عميق القلق أيضا إزاء استمرار الأزمة بين إسرائيل والفلسطينيين، التي كان سببها الهجوم الذي شنته حماس داخل إسرائيل في ٢٥ حزيران/يونيه، وقُتل فيه جنديان إسرائيليان واختُطف العريف غلعاد شليط. وتدرك الولايات المتحدة إدراكا شديدا الأثر الإنساني المترتب على الأزمة الراهنة، التي يرجع السبب فيها إلى رفض حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس أن تحكم على نحو يتسم بالمسؤولية. والواقع أن حكومة حماس قد اتخذت قرارا استراتيجيا برفض السلام ومواصلة اعتناقها للإرهاب. وللتخفيف من المصاعب التي يواجهها الشعب الفلسطيني نتيجة للسياسات المتعنّتة التي تنتهجها حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس، قمنا بزيادة المساعدات الإنسانية إلى ما يتجاوز ٢٧٠ مليون دولار، منها أكثر من ٥٠ مليون دولار استجابة لنداء عاجل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا) في الضفة الغربية وغزة. كما زدنا بدرجة ملحوظة دعمنا المقدم لتعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني وتطوير القطاع الخاص.

ونتطلع في الأيام المقبلة إلى الاستمرار في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولكننا لا يمكن أن نؤكد بما فيه الكفاية الضرورة الملحة للتحرك السريع صوب التنفيذ الكامل للالتزامات المفروضة علينا وفقا لذلك القرار. فثمن التقاعس في هذه الحالة هو الحكم على شعب لبنان وإسرائيل بمزيد من العنف والمآسي.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر وكيل الأمين العام غمباري على إحاطته الإعلامية.

شهدت منطقة الشرق الأوسط في الشهر الماضي صراعين دمويين. وقد تكبدت شعوب إسرائيل وفلسطين ولبنان جميعا تكاليف فادحة ومحزنة. وهذا يثير لدينا دواعي الأسف العميق والقلق الخطير. وبفضل جهد متضافر من جانب المجتمع الدولي اتخذ مجلس الأمن يوم ١١ آب/أغسطس القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن هذه المسألة، ويطلب فيه إلى طرفي الصراع اللبناني - الإسرائيلي وقف الأعمال القتالية على نحو شامل.

وخلال الأسبوع الماضي تقيدت كل من إسرائيل ولبنان على نحو أساسي بالتزاماتهما المتعلقة بوقف إطلاق النار. وينبغي القول إن هذا يمثل انتصارا للجهود الدبلوماسية. ونرجو أن يحترم الطرفان الإسرائيلي واللبناني التزاماتهما بشكل جدي، وأن يُبديا أعظم قدر من حسن النيّة ويبذلا قصارى وسعهما لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ويفتح اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فصلا جديدا في تسوية الصراع الإسرائيلي - اللبناني. وتتوقف إمكانية تثبيت حالة السلم الحالية على الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف المعنية وعلى ما تبذله من جهود. وستكون الأسابيع القليلة القادمة حاسمة في هذا الصدد. ونرى أن الأولويات العليا بالنسبة للمجتمع الدولي تكمن في المجالات الأربعة التالية.

أولا، يجب مساعدة الحكومة اللبنانية في ممارسة السيطرة الفعالة على كامل أراضيها. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي تعزيز قدرة القوات الحكومية ودورها حتى يتسنى لها بحق الاضطلاع بالمسؤولية عن صون السلام والأمن في لبنان.

ثانيا، لا بد من الإسراع بتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وينبغي أن تسرع البلدان التي يمكنها المساهمة بقوات في ذلك ضمانا لنشر القوة المؤقتة في وقت قريب.

ثالثا، يجب زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى لبنان. وينبغي لطرفي الصراع أن يتعاونا مع الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي، بما فيها ضمان السلامة في الممر الإنساني. كما ينبغي على إسرائيل أن ترفع أشكال الحصار المختلفة المفروضة على لبنان بأسرع ما يمكن.

رابعا، ينبغي مساعدة لبنان على الاضطلاع بأعمال الإنعاش وإعادة الإعمار بعد الحرب. فالبلد حاليا عبارة عن مشهد للدمار والمعاناة، وكل شيء فيه يصرخ طلبا لإعادة البناء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة حتى يتمكن لبنان من الخروج مرة ثانية من تحت أنقاض الحرب.

ومع الاهتمام بالصراع بين إسرائيل ولبنان، ينبغي ألا ننسى معاناة الشعب الفلسطيني. ويساورنا القلق العميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية بشكل مطّرد في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومرة أخرى نحث جميع الأطراف المعنية على التقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي وتجنب إيذاء المدنيين الأبرياء ومساعدة أنشطة الإغاثة الإنسانية التي يقوم بها المجتمع الدولي وتيسيرها.

وينبغي لكل من إسرائيل وفلسطين أن تهيئ الأوضاع لإجراء تسويات سياسية. وينبغي أن يطلق الجانب الإسرائيلي سراح مسؤولي حكومة فلسطين المنتخبة ديمقراطيا في أقرب وقت، أما الجانب الفلسطيني فعليه اتخاذ التدابير والعمل من

أجل إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين المخطوفين في أسرع وقت.

وقد كانت قضية فلسطين دائما جوهر مسألة الشرق الأوسط. وبدون النجاح فيها والتسوية المعقولة لحقوق ومصالح الشعب الفلسطيني المشروعة، لا يمكن التخفيف من حدة التوتر بشكل جذري في الشرق الأوسط ولن يتحقق سلام حقيقي. ويحدونا الأمل في أن يتسنى من خلال الجهود المشتركة لإسرائيل والبلدان العربية، بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط والتوصل قريبا إلى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام غمباري لإحاطته الإعلامية وعن امتناني للأمين العام لتقريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2006/670).

وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل فنلندا بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

وبشأن لبنان، تتسم أهداف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالوضوح: تطبيق الوقف التام للأعمال القتالية، وخلق مجال لجهود الإغاثة الإنسانية العاجلة، وبدء عملية تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى السلام الدائم.

ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز بالفعل صوب إنجاز تلك الأهداف. إن التقيد بوقف الأعمال القتالية مستمر إلى حد كبير. وقد أبلغ الأمين العام بأن هذا ساهم بقدر كبير في زيادة وتيرة وكمية المساعدة الإنسانية المقدمة في لبنان، ونحن نؤكد دعمنا التام لجهوده لتأمين الاتفاق السياسي الضروري للتوصل إلى حل طويل الأجل، بما في ذلك عن طريق الزيارة الحالية إلى المنطقة من قبل تيري رود - لارسن وفيجاي نامبيار.

إن التقدم في التخطيط لتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (قوة اليونيفيل) يعتبر تطورا مشجعا. والأولوية تتمثل الآن في إعطاء قوة اليونيفيل الموارد اللازمة لاضطلاعها بوظيفتها الجديدة وتحويل عروض المساهمة الكثيرة الطيب إلى قوات في الميدان، مثلما فعل البعض. لقد تقدمت المملكة المتحدة بالفعل بعرض ملموس بتقديم مقومات جوية وبحرية، وهي جاهزة للنشر السريع إذا قبلت إدارة عمليات حفظ السلام العرض الذي قدمناه.

لكن الأحداث الأخيرة أكدت هشاشة اتفاق وقف الأعمال القتالية مثلما أكدت الحاجة إلى سعي الطرفين كليهما وكذلك الأطراف الأخرى في المنطقة إلى تجنب أي عمل يمكن أن يقوض الاتفاق ذاك. ومن الواضح أيضا أن الجهد الإنساني يواجه تحديات منيعة، ليس أقلها تأمين الوصول إلى جميع أنحاء لبنان التي عصف بها الصراع. وفي ذلك السياق نؤيد دعوة الأمين العام إلى رفع الحصار الجوي والبحري على لبنان في أسرع وقت ممكن.

لا أحد ينبغي أن يقلل من شدة الصعوبات الكامنة في تأمين الاتفاق السياسي على المسائل التي تتباين بشأنها كثيرا وجهات نظر الطرفين. وفي هذا السياق سيكون من المهم وضع ترتيبات تيسر الاتصالات المباشرة بين الحكومتين.

ومع ذلك، يبعث التقدم الذي أفادنا به الأمين العام على تفاؤل مشوب بالحذر. ويذكرنا أيضا بصواب العمل على إصدار قرار يتيح فرص نجاح واقعية في إحداث أثر آني في الميدان ويتطلع أيضا إلى ما وراء الأجل القصير وينطوي على آفاق حل طويل الأمد. وتكمن في صميم ذلك القرار الطويل الأمد، وكذلك في صميم القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الحاجة إلى السعي إلى تحقيق الهدفين التوأمين: سيادة لبنان وأمن إسرائيل. وينبغي لنا أن نحقق كليهما إذا أريد لنا أن نحقق سلاما دائما. ولهذا اعتمد المجلس بالإجماع قرارا يحدد

إطار عمل لإعادة استتباب السلام والأمن والاستقرار في الجنوب اللبناني على أساس بسط حكومة لبنان سيطرتها على أراضيها، لا سيما من خلال تنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

ولتحقيق ذلك نتطلع أولا وقبل كل شيء إلى تقيد الأطراف كافة ببنود القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). لكننا نتطلع أيضا إلى قيام الأطراف الأخرى ذات النفوذ بدورها. وهذا يشمل سورية وإيران. ومن البنود الأساسية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) مطلب كفالة وقف كل شحنات الأسلحة إلى لبنان، باستثناء شحنات الأسلحة التي ستستلمها حكومته ذات السيادة. إن موقف سورية وإيران، فضلا عن موقف الآخرين في المنطقة، سيكون محوريا في تحقيقنا النجاح في تنفيذ هذا البند والبنود الأخرى من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وسمعنا اليوم أيضا عن الأزمة المستمرة في غزة. أثناء الشهر الماضي كان اهتمام المجلس والمجتمع الدولي منصبا لا محالة على لبنان بدرجة رئيسية، لكن الإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم تذكرنا بأن معاناة المحاصَرين في هذا الصراع لم تكن على الإطلاق أقل لأن اهتمامنا ربما كان، بصورة مفهومة، منصبا على مكان آخر. وما زلنا نشعر بالقلق العميق من تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في غزة. وقد أعلنت المملكة المتحدة قبل وقت قصير التبرع بمبلغ ٣ ملايين جنيه إسترليني للآلية الدولية المؤقتة.

ولكن، بصورة أعم، من الأهمية الحيوية بمكان أن تتصرف جميع الأطراف على نحو يؤدي إلى تخفيف حدة هذا الصراع وإفساح المجال لاستئناف المفاوضات. وندعو على وجه التحديد إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن العريف شاليت وإلى إنهاء قصف إسرائيل بالصواريخ. ونؤكد الحاجة من ناحية إلى تقيد إسرائيل بالتصرف وفقا للقانون الدولي وحماية المدنيين. وإن أعضاء الهيئة التشريعية الفلسطينية المعتقلين في إسرائيل يجب إما الإفراج عنهم أو توجيه التهم رسميا إليهم ومنحهم حق التمتع بالإجراءات القانونية الأصولية. ونشعر بالقلق بوجه خاص حول اختطاف صحفيين من نيوزيلندا والولايات المتحدة وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهما.

الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها وكيل الأمين العام غمباري تعد أيضا تذكرة لنا بأن السلام الحقيقي في المنطقة، وكذلك السيادة الحقيقية للبنان والأمن الحقيقي لإسرائيل، لا يمكن إحراز أي منها إلا على أساس تسوية شاملة دائمة في الشرق الأوسط. لا يوجد حل عسكري لهذه المشاكل؛ والتفاوض هو السبيل المعقول الوحيد لجلب السلام والاستقرار إلى الشعوب في أرجاء الشرق الأوسط كافة. إن الشرق الأوسط يظل أولوية عليا في السياسة الخارجية للمملكة المتحدة. وإن رئيس وزرائنا ملتزم بعمل ما بوسعنا للمساعدة على بث الحيوية في تلك العملية وبزيارة المنطقة قريبا.

أولوياتنا في الأجل المتوسط ستكون حقا لبنان وغزة. لكن هاتين المسألتين، في النهاية، لن يمكن حسمهما بمعزل عن حل المشاكل الأوسع في المنطقة. كما لا يجوز جعل التقدم في هذين المجالين رهينة لتحقيق الهدف الأكبر. لذلك من الأهمية الحيوية أن نعمل في مسارين متوازيين لحسم المسائل المحددة في أسرع وقت ممكن، وأن نعمل، على نطاق أعرض، على بث الحيوية في عملية السلام في الشرق الأوسط فنهيئ الظروف اللازمة للاستئناف المبكر للمفاوضات على أساس خريطة طريق المجموعة الرباعية.

السيد فابورغ - أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غمباري على إحاطته الإعلامية الشاملة.

تعلن الدانمرك عن تأييدها للبيان الذين ستدلي بها فنلندا عما قريب باسم الاتحاد الأوروبي.

الدانمرك يسرها أن تلاحظ أن وقف الأعمال القتالية بين إسرائيل وحزب الله يبدو مستمرا بصورة عامة، وأن قوات الدفاع الإسرائيلية قد بادرت بالانسحاب، وأن الاتصالات جارية بين قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية بشأن انسحاب ما تبقى من القوات هناك.

غير أن الحالة تظل هشة بصورة بالغة، وقد تجلى ذلك في الحادثة التي وقعت في عطلة نهاية الأسبوع الماضي. وتهيب الدانمرك بكل الأطراف أن تتحلى بأقصى قدر من ضبط النفس وأن تتجنب أي عمل من شأنه تقويض وقف إطلاق النار الحالي.

وتقوم حاجة ماسة إلى تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (قوة اليونيفيل) ومنحها قدرة تنفيذ كامل الولاية الواردة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك إنفاذ المقاطعة المفروضة على الأسلحة. والدانمرك بدورها، كما سبق أن أعلنا، مستعدة لدعم العنصر البحري لقوة اليونيفيل المعززة. والآن، بعد أن بدا أن المسائل المعلقة ذات الصلة بقواعد الاشتباك ومفهوم العمليات قد حسمت، ستتمكن دول أعضاء إضافية، على ما يؤمل، من تقديم تعهدات محددة مماثلة.

وتقوم الحاجة أيضا إلى مساعدة حكومة لبنان عن طريق بناء القدرات وتوفير المعدات اللازمة لها لبسط سيطرتها على كل أراضيها، على الأقل لتأمين حدودها ومنع النقل غير الشرعي للأسلحة.

ترحب الدانمرك بالأسلوب المتسم بالإلحاحية والاجتهاد الذي تناول به الأمين العام تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وترحب على وجه التحديد بالقرار الحسن التوقيت بإيفاد المبعوثين الخاصين السيد تيري رود – لارسن والسيد فيجاي نامبيار إلى المنطقة للمساعدة في تيسير المفاوضات على الشروط السياسية اللازمة لاتفاق طويل الأجل لوقف إطلاق النار، اتفاق يتطلب، من جملة عوامل، تفكيك المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية كافة ونزع سلاحها، حسبما هو منصوص عليه في القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونتطلع إلى تلقي مقترحاتهما بشأن تنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك المقترحات الرامية إلى تسوية مسألة المناطق الحدودية المتنازع عليها، مثل مزارع شبعا. وتقوم أيضا حاجة ماسة إلى إيجاد حل لمسألة الجنديين الإسرائيليين المختطفين ومسألة السجناء اللبنانيين في إسرائيل.

ويجب على الدول الأعضاء كافة أن تدعم بنشاط هذه الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثوه من خلال قنواتها الخاصة بها. وكما شدَّد وزير خارجية الدانمرك في مجلس الأمن بتاريخ ١١ آب/أغسطس (انظر S/PV.5511)، تتعهد الدانمرك بتقديم كامل الدعم إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد وهي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة حيثما أمكن ذلك.

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، لا تزال الحالة الإنسانية في لبنان مقلقة. ومما له أهمية كبرى دعم حكومة لبنان. وتحتاج حكومة لبنان بصورة ماسة إلى القدرة على أداء دور العنصر الفاعل الرئيسي في الإغاثة الإنسانية وجهود إعادة الإعمار. ولقد دفعت الحكومة الدانمركية ٤ ملايين دولار في شكل دعم قدمته عن طريق الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأُعير خبراء دانمركيون لوكالات الأمم المتحدة، ويشكل فريق دانمركي جزءا من الجهود العامة الرامية إلى تنظيف بقعة النفط الهائلة على امتداد الساحل اللبناني.

ونتطلع إلى انعقاد مؤتمر المانحين في ستوكهولم في الأسبوع القادم حيث نتوقع أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة من تقديم خطط منقحة. ولقد تم التعهد فعلا بمبالغ كبيرة. ومن المهم أن يبدي المانحون والوكالات على السواء المرونة لكي يتسنى توجيه الجهود الجديدة صوب تلبية الاحتياجات الحقيقية على الأرض.

وعلاوة على لبنان، يساور الدانمرك القلق خصوصا بشأن الحالة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، ولا سيما قطاع غزة. إذ لا يزال القتال مستمرا هناك، وتشكل الحالة الإنسانية مصدر قلق عميق ويقترب الاقتصاد من الانهيار التام تقريبا. ويتواصل تدهور الحالة السياسية كذلك وأعتقد أنه من الجلي أن الآثار السلبية الطويلة الأجل يمكن أن تكون أشد خطورة بكثير بالنسبة للأراضي الفلسطينية ومنطقة الشرق الأوسط برمتها إن لم نجد حلا لكل جوانب هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن.

وندعو إلى الإفراج الفوري وبدون شروط عن الرقيب جلعاد شاليت أحد أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية ونحث القيادة الفلسطينية على بذل كل الجهود اللازمة في ذلك الصدد ووقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء اختطاف الأعضاء المنتخبين للحكومة والمجلس التشريعي الفلسطينيين. وينبغي حل هذه القضية بلا تأخير. ونهيب بإسرائيل أن تمارس ضبط النفس. ويجب على إسرائيل ضمان أن يكون ردها متناسبا ومتوازنا وأن ينفذ باحترام تام لالتزام الدولة بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في وقت الحرب.

ويجب أن تبذل جميع الأطراف سواء أكانت في لبنان أم الأراضي الفلسطينية قصارى جهدها في سبيل تفادي تصعيد الحالة. ويتعين على الأطراف أن تكون مستعدة لتقديم تنازلات والعمل بمسؤولية وتوازن. ولن ينجم عن المزيد من العنف إلا تعزيز مآرب المتطرفين. ولا يمكننا أن نأمل في التوصل إلى حل سياسي شامل للصراع العربي الإسرائيلي، الذي أسفر بالفعل عن الكثير من المعاناة والحقد في المنطقة، إلا بالعودة إلى المفاوضات السلمية.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفدي تماما البيان الذي ستدلي به لاحقا ممثلة فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأود الإشادة بالسيد إبراهيم غمباري على إحاطته الإعلامية ونرحب بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وترحب فرنسا بالإجراءات الحاسمة التي اتخذها الأمين العام والأمانة العامة بغية ضمان التنفيذ التام للقرار.

وفيما يتصل بالحالة في لبنان، يسر فرنسا أن تلاحظ الآثار الإيجابية الأولى للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فقد دخل وقف القتال الآن أسبوعه الثاني، اعتبارا من أمس. وكما بين الأمين العام في تقريره، احترم الطرفان عموما الموعد المتفق عليه لوقف القتال، يوم الاثنين، الموافق ١٤ آب/أغسطس.

ومثّلت العملية العسكرية التي نفذتها إسرائيل في سهل البقاع يوم السبت الماضي مصدر قلق كبير لنا. وتهيب فرنسا بكل الأطراف أن تبدي أقصى قدر من ضبط النفس واحترام الالتزامات المترتبة عليها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتدعو فرنسا الأطراف إلى مواصلة العملية المتمثلة في نشر الجيش اللبناني وانسحاب الجيش الإسرائيلي على التوازي واستكمالها بأسرع ما يمكن. ويشكل بسط الحكومة اللبنانية لسلطتها في الجنوب قرارا تاريخيا بالفعل يتعين الرحيب به ودعمه.

والآن، يجب أن يسعى المجتمع الدولي إلى ضمان تحقيق أهداف عديدة: الإفراج بلا شرط عن السجناء الإسرائيليين؛ وتسوية القضية الحساسة المتعلقة بالمعتقلين اللبنانيين في إسرائيل؛ وعودة النازحين فورا إلى ديارهم؛

وإمكانيات حصول السكان المدنيين على المساعدات الإنسانية؛ ورفع الحصار المفروض على لبنان؛ ومراعاة الجميع للخطر المفروض على الأسلحة غير المشروعة؛ وتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي يجب أن تتسم بالتنوع وتصبح أكثر قوة لكي يتسنى لها إنجاز مهامها بأمان.

وتبذل فرنسا قصارى جهدها عن طريق اتصالاتها بجميع الأطراف المعنية بغية التوصل إلى حل طويل الأجل للأزمة، على أساس القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، من أجل تعزيز سيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، فضلا عن تعزيز أمن إسرائيل.

وفيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية، لا تزال فرنسا تشعر بقلق بالغ إزاء تواصل تدهور الحالة الأمنية والحالة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية. وبينما يتركز اهتمام المجتمع الدولي منذ منتصف تموز/يوليه على الأزمة اللبنانية، ترى فرنسا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينشغل مجددا بتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي لا يزال يشكل مصدرا كبيرا لانعدام الاستقرار والإحباط في المنطقة.

وبالطبع، لا يمكن أن تحل الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي محل التدابير الحاسمة للأطراف ذاتها، ويجب أن تحترم تلك الأطراف التزاماتها. ولا بد للسلطة الفلسطينية من أن تتخذ فورا كل ما يلزم من تدابير في سبيل إنهاء إطلاق الصواريخ وأعمال العنف الأخرى ضد إسرائيل ومواطنيها والعمل على إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف. ويجب أن تناضل السلطة الفلسطينية أيضا، أكثر من أي وقت مضى، بأقصى ما يمكن من العزم، ضد الإرهاب. ونتوقع أخيرا أن تحترم الحكومة بقيادة حماس المبادئ الثلاثة التي حددتها المجموعة الرباعية: التخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة. ونؤكد مجددا دعمنا للرئيس عباس ولكل ما يبذله من جهود لتعزيز الإجماع الفلسطيني الوطني، على أساس الأهداف التي ظل يدافع عنها منذ انتخابه رئيسا للسلطة الفلسطينية.

ويجب على إسرائيل، من جانبها، وقف عملياتها العسكرية غير المتكافئة ضد المدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، التي خلفت خلال الأسابيع القليلة الماضية، خسائر بشرية كبيرة، خاصة في صفوف المدنيين، وألحقت ضررا كبيرا بالبنية الأساسية للسلطة الفلسطينية ومعداتها الحيوية، ومؤسساتها.

وبصفة عامة، من المهم أن تحجم إسرائيل عن أي إجراء يمكن أن يقوض السلطة الفلسطينية، بوصفها مؤسسة، وشريكا مستقبليا في المفاوضات. وفي هذا الصدد، من شأن الاعتقالات الأخيرة التي تعرض لها كل من رئيس البرلمان والأمين العام للبرلمان، ونائب رئيس الوزراء، أن تحدث آثارا عكسية. و ندعو إسرائيل، مرة أخرى، إلى إطلاق سراح أعضاء الحكومة والمجلس التشريعي وغيرهم من القادة السياسيين الفلسطينيين الذين أودعتهم السجون.

وفي هذه الظروف الحرجة التي يمر بها الشرق الأوسط، يتحتم على المجتمع الدولي العمل بعزم وإصرار على استئناف عملية السلام. وسيستلزم ذلك استكمال خارطة الطريق، بالتعاون مع الأطراف الإقليمية المعنية. ويجب أن يكون الهدف هو ضمان التوصل إلى حل سياسي تفاوضي، يمهد الطريق إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للعيش وذات سيادة، تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل.

وفي هذا الصدد، لا تزال فرنسا تشعر ببالغ القلق إزاء مواصلة عملية الاستيطان وبناء الجدار العازل على الأرض الفلسطينية المحتلة. وكلا الإجراءين يضران بقابلية الدولة الفلسطينية للبقاء على الصعد الجغرافية، والاقتصادية والسياسية.

وفي الختام، أود التذكير بأمر يجب أن يكون واضحا للجميع: ليس هناك من حل عسكري للصراعات في الشرق الأوسط. فما شهدناه مؤخرا من صراعات مميتة في لبنان وقطاع غزة، إنما يؤدي إلى مزيد من الدمار والكراهية والتطرف. وبالحوار والتفاوض وحدهما، يمكن لشعوب تلك المنطقة تحقيق تطلعاتها المشروعة إلى السلام والازدهار والأمن.

ويبذل الأمين العام، وعدد من البلدان التي تستطيع تيسير التوصل إلى حل دائم لتينك الأزمتين، جهودا دبلوماسية، وهو أمر لا محيد عنه من أجل مستقبل المنطقة. وستواصل فرنسا سعيها الحثيث بغية التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة ترتكز على أساس قرارات مجلس الأمن، ومرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الإشارة إلى أن هذه آخر مرة يخاطب فيها السفير دوكلو مجلس الأمن بصفته نائب ممثل فرنسا، إذ أنه سيتقلد منصبا هاما آخر. ونيابة عن المجلس، أود الإعراب له عن امتناننا على تعاونه ومساهمته الإيجابية في عمل المجلس. وإنني أثق تماما بأنه سيستخدم ما اكتسبه من معرفة وخبرة خلال عمله هنا في الاضطلاع بمسؤولياته الجديدة. ونتمنى له النجاح والتوفيق.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الزملاء الذي أعربوا عن شكرهم لوكيل الأمين العام غامباري على إحاطته الإعلامية.

لقد شهدنا مرة أخرى في الشهر الماضي، تغيرات واسعة النطاق ومزعجة للغاية في الشرق الأوسط. ويجب علينا، على وجه الاستعجال، تهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى وقف دائم لأعمال العنف، ووضع الأسس اللازمة لإيجاد حل دائم للمشكلة القائمة هنا.

وفيما يتعلق بالحالة في لبنان وإسرائيل، فإن مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قد توصل إلى وقف الأعمال القتالية وهيأ الإطار السياسي لوقف إطلاق النار الدائم، وإيجاد حل طويل الأجل لتلك المشاكل. وقد التزمت الأطراف، بشكل عام، بأحكام القرار في هذا الصدد. وقُطعت بعض الخطوات المشجعة بغية بسط سلطة الحكومة اللبنانية على جميع أراضيها خلال هذا الأسبوع الأول بعد اتخاذ القرار. وتشمل هذه الخطوات انسحاب الجيش الإسرائيلي من بعض المواقع داخل الأراضي اللبنانية، وبدء انتشار القوات المسلحة اللبنانية. بيد أن الحالة تظل هشة للغاية، كما تجلى ذلك في العملية العسكرية الإسرائيلية التي حدثت في جنوب لبنان، يوم السبت ١٩ آب/أغسطس.

ولا تزال اليابان تحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وبذل قصارى جهدهما لضمان استمرار التوقف عن أعمال القتال وتحويل ذلك إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونحن نؤيد الاقتراحات والملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2006/670) بشأن هذه المسألة. ونولي أهمية خاصة لثلاث منها.

أولا، لضمان انتشار القوة المعززة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في أقرب وقت ممكن، يحدو اليابان أمل كبير في أن تقوم الدول الأعضاء القادرة على ذلك بالمساهمة بقوات. ثانيا، وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية وإعادة الإعمار التي تمسّ الحاجة إليها لضمان استقرار الحالة، نعرب عن تقديرنا الكبير لما أبانت عنه منظمات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من التزام وتفان في ظروف صعبة. واليابان، من جانبها، تولي الاعتبار لتقديم العون إلى لبنان بغية المساهمة قدر المستطاع في تعزيز الاستقرار هناك وفي المنطقة برمتها.

ثالثا، فيما يتعلق بموضوع العملية السياسية، فإن اليابان تحث بشدة حكومتي لبنان وإسرائيل على التوصل إلى

اتفاق، حسبما ينص عليه القرار. ونطلب من الجمعية العامة استلهام حكمتها الجماعية من أجل تقديم برنامج تنفيذ واقعي في التقرير المقبل للأمين العام، المرتقب أن يصدر في أيلول/سبتمبر. ونتطلع إلى اضطلاع وفد الأمم المتحدة، الذي يضم السيد نامبيار والسيد رود – لارسن، من بين أعضاء آخرين، بدور هام في هذا الإطار.

ويساور اليابان قلق بالغ إزاء استمرار تفاقم الأحوال في فلسطين، التي تشكل المسالة الأساسية في الشرق الأوسط، خاصة، منذ اختطاف الجنديين الإسرائيليين قبل شهرين تقريبا. وتدعو اليابان إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ومحاولة تفادي إصابة المدنيين الأبرياء وإلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية.

وندعو كذلك إلى اتخاذ عدد من التدابير على سبيل الأولوية القصوى. أولا، يجب إعادة الجنود الإسرائيليين المحتجزين في غزة ولبنان سالمين. ثانيا، يجب وقف الهجمات الإرهابية على إسرائيل. ثالثا، يجب على إسرائيل وضع حد لعملياتها العسكرية ويجب على قواتها الانسحاب من غزة في أقرب وقت ممكن. رابعا، يجب إطلاق سراح الوزراء والبرلمانيين الفلسطينيين المعتقلين.

واليابان تحدوها آمال قوية في التوصل إلى تسوية عاجلة لهذه المسائل، التي تحظى بأعلى أولوية، عقب استئناف التعاون في ما يتعلق بالأمن والتعامل الثقافي، بين الفلسطينيين ومع إسرائيل على السواء. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تشارك حكومة السلطة الفلسطينية، بقيادة حماس، في عملية السلام من خلال الوسائل السلمية استنادا إلى الاتفاقات والالتزامات الدولية القائمة.

وفضلا عن ذلك، من الأهمية الحيوية بمكان أن يواصل القادة في المنطقة والمجتمع الدولي المشاركة بهمة في المساعي الدبلوماسية. واليابان، من جانبها، أبلغت كلا الطرفين في العديد من المناسبات بإيمانها العميق بأنه لا يوجد بديل سوى العمل معا صوب التعايش والازدهار المتبادل. وبالتالي، ناشدنا إسرائيل ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وناشدنا الرئيس عباس الاضطلاع بالقيادة اللازمة بحيث يمكن بلوغ هذه الأهداف.

كما أن اليابان تشعر بالقلق الشديد حيال الخسارة الكبيرة في أرواح المدنيين الأبرياء في فلسطين وإسرائيل وحيال التدهور البالغ للحالة الإنسانية للفلسطينيين. ونؤمن بأن الأمر الأساسي هو أن يواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك إسرائيل، تقديم المساعدة الإنسانية. وأود أن أشير إلى أن رئيس الوزراء، كويزومي، خلال زيارته للمنطقة في تموز/يوليه، أعرب عن دعمه للرئيس عباس وأعلن قراره بتقديم مبلغ إجمالي قدره ٢٥ مليون دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني.

وفي الختام، فإن اليابان ستواصل المشاركة بهمة في المناقشات التي تجري في مجلس الأمن، بينما تتابع أيضا جهودها الدبلوماسية بالذات، بالتعاون مع جميع البلدان المعنية في المنطقة، بغية نزع فتيل الأزمة وإعادة الهدوء والاستقرار إلى المنطقة.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود، شأني شأن المتكلمين الآخرين، أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد إبراهيم غمباري، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم.

ونظرا لأن اليونان تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأنني سأتكلم باختصار.

خلال الشهرين الماضيين تقريبا، شهدنا جميعا وقوع مأساة لا يمكن تصديقها في الشرق الأوسط – وهي مأساة

تخلّف آثارا وخيمة ليس على لبنان فحسب، بل على المنطقة برمتها. ومجلس الأمن، باتخاذه للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، اتخذ خطوة جريئة وطموحة ليس لضمان وقف كامل للأعمال العدائية بين الطرفين المتحاربين فحسب، بل أيضا، في الوقت نفسه، لتوفير إطار سليم للتوصل إلى حل سياسي. ومن شأن ذلك القرار أن يشكل الأساس لوقف دائم لإطلاق النار، وفي نهاية المطاف، للتوصل إلى حل دائم للمشاكل الكامنة وراء الصراع الحالي في لبنان.

وفي ذلك السياق وبسبب تعقيدات العديد من المسائل قيد النظر، من المفهوم أن المفاوضات في إطار المجلس استغرقت وقتا أطول مما كان يفضله العديد منا. ولكن هذه الأزمة اضطرت جميع أعضاء المجلس، والمجتمع الدولي بأسره، إلى إعادة النظر في الأحداث القائمة في هذه المنطقة المضطربة والى إعادة فحص هذه الأحداث بالتفصيل.

وخلال اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، شدد عدد من الممثلين، بمن فيهم وزير خارجية اليونان، على ضرورة تنشيط واستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل جدي، وخاصة في ما يتعلق بقضية فلسطين. وكما نقول في اليونان، إننا لا يمكن أن نختبئ وراء أصابعنا، أي لا يمكننا أن نتجاهل ونتفادى الوقائع والحقيقة. وتكمن قضية فلسطين في لب التطورات التي تجري في المنطقة. وعلينا جميعا أن نتحمل مسؤوليتنا.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يغض الطرف عن محنة الشعب الفلسطيني وعن تطلعه الشرعي إلى قيام الدولة. وبدون التوصل إلى حل عادل وقابل للبقاء لقضية فلسطين، سيبقى إحلال السلام في الشرق الأوسط بعيد المنال كما كان دائما. والحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حالة خطيرة وتشكل داعيا للقلق العميق. ونتشاطر بشكل كامل دواعي قلق الأمين العام حيال استمرار القوات الإسرائيلية في قتل وجرح مئات المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في غزة. وعلى نحو مماثل، يستدعي القلق الخاص الاعتقال التعسفي للعديد من كبار المسؤولين الفلسطينيين، لأن هذا الأمر يؤدي إلى مزيد من تقويض المؤسسات الفلسطينية التي لا بد من المحافظة عليها إذا أريد تحقيق الحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إن الآثار الطويلة الأجل للأزمة في لبنان على المنطقة بنطاقها الواسع ستتوقف بدرجة كبيرة على كيفية رد جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة والمجتمع الدولي على الأزمة وبكيفية التعامل معها، فضلا عن كيفية معالجة مشكلة الشرق الأوسط بجميع أشكالها، وكيفية تشجيع الحلول الطويلة الأجل. وفي الواقع يمكن تحويل الأزمة الحالية إلى فرصة – وهي فرصة لجميع الأطراف المعنية لإدراك أنه لا يمكن تعزيز القضايا أو تحقيقها من خلال أعمال العنف، وفي الوقت نفسه، لا يمكن ضمان الأمن بالوسائل العسكرية وحدها.

والمبادئ التي ينبغي أن تشكل الأساس للتوصل إلى السلام الشامل والدائم في المنطقة مبادئ معلومة جيدا. وتشمل هذه المبادئ جميع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ والأطر المرجعية لمؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

وفي خطوة جريئة أخرى، أيد مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، خريطة الطريق القائمة على الأداء التي وضعتها المجموعة الرباعية والمفضية إلى التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وناشد القرار الأطراف الوفاء بالتزاماتها في إطار خريطة الطريق بغية تحقيق رؤية وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونؤكد من جديد هنا اليوم على

تلك المناشدة، وفي الوقت نفسه، نناشد المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية، أن يظل ملتزما بنشاط بمساعدة الأطراف على تحقيق تلك الرؤية المشتركة ومكرسا لتقديم هذه المساعدة. وعلاوة على ذلك، نناشد بلدان المنطقة تشجيع السبل الرامية إلى تيسير استئناف الحوار بين جميع الجوانب والمشاركة البناءة مع الشركاء الدوليين لتحقيق تلك الغاية.

وستظل اليونان ملتزمة بهدف تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط. ولا بد من أن ننشط عملية السلام في اقرب وقت ممكن. وإذا أردنا أن يسود السلام، لا بد أن نتطلع إلى المستقبل بدون تبادل الاتهامات أو اتخاذ الإجراءات التعسفية، التي ليس من شأنها سوى إرجاعنا إلى الوراء بدون أمل.

السيدة تاج (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أننا نشارك إزجاء الشكر لوكيل الأمين العام، السيد غمباري، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في فلسطين. ونشعر بالامتنان أيضا للأمين العام على تقريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2006/670).

نرحب بحقيقة أن لبنان نقل قوات عبر نهر الليطاني إلى الجنوب وان إسرائيل بدأت الانسحاب التدريجي لقواتها. ونؤمن بأن النشر العاجل لقوة مؤقتة معززة للأمم المتحدة في لبنان سيساعد على التعجيل بالانسحاب الإسرائيلي. ونرحب أيضا بإعلان وزير الدفاع اللبناني وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل. ونشارك الأمين العام التحذير من تلك الإجراءات ومناشدة كلا الطرفين تحمّل المسؤولية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك أقصى احترام للحظر المفروض على الأسلحة.

ونلاحظ أن حزب الله أيد القرار وأوقف الأعمال العدائية. وبالرغم من الحوادث المحزنة التي حصلت خلال نهاية الأسبوع، نأمل أن يترجم اتفاق وقف إطلاق النار إلى إحلال السلام على أرض الواقع. وبالتالي من الحتمي ضمان استمرار تماسك وقف إطلاق النار والتحقق من تنفيذه. ونرحب بقرار الأمين العام إيفاد بعثة رفيعة المستوى للتباحث مع الأطراف المعنية بغية كفالة التنفيذ الكامل للقرار. ونتطلع إلى تقرير من ذلك الفريق بعد استكمال مهمته.

ونشعر بالتشجيع حيال الرد الإيجابي من البلدان الراغبة في المساهمة بقوات في البعثة المؤقتة المعززة للأمم المتحدة في لبنان بتقديم القوات والمعدات بغية جعل البعثة أكثر قوة وإضفاء الطابع المتعدد الأطراف عليها. ونحن في الحقيقة نتوقع، بعد توضيح المسائل الحساسة المتبقية المتعلقة بمفهوم العمليات وقواعد الاشتباك والولاية المحددة للقوة الجديدة، أن تنشر تلك القوة بسرعة في جنوب لبنان. وسوف تواصل تترانيا تقديم مساندتها الكاملة لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

وفي المجال الإنساني، نثني على الإجراء السريع المتخذ لضمان وصول المساعدة بأسرع ما يمكن إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ولتعزيز العمليات الإنسانية، وكمسألة ذات طابع ملح، لا بد من رفع الحصار الجوي والبحري المفروض على لبنان، لإتاحة وصول المواد التي تستدعيها الحاجة العاجلة، والوقود بصفة خاصة. ونناشد كل من يقومون بمساعدة العائدين أن يضاعفوا جهودهم لمنع المزيد من المعاناة الإنسانية. وقد لاحظنا مع الارتياح أن سلامتهم تؤخذ في الحسبان، وخصوصا عند التعامل مع الذخائر والألغام الأرضية غير المنفجرة.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، يساورنا بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة هناك، واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني، على النحو الذي وصفه وكيل الأمين العام. ولا بد من اتخاذ تدابير بناءة لحسم التوتر في غزة. وهناك

عدد من قرارات الأمم المتحدة وغيرها من الاتفاقات توفر الأساس لحل عادل وناجع لصراع الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وكاستراتيجية طويلة الأجل، ينبغي إعادة النظر في تلك القرارات وفي تنفيذها الذي ينبغي أن يتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة. واستئناف المفاوضات على أساس خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية يعد مفتاح التوصل إلى حل دائم.

وعلى المدى القصير والفوري ينبغي لحماس وحزب الله الإفراج عن الجنود الإسرائيليين المختطفين. وإسرائيل، فيما يخصها، يجب أن تحسم مشكلة السجناء اللبنانيين والفلسطينيين الموجودين في سجونها. إن إسرائيل تحتاج إلى شركاء لا إلى خصوم لحل صراع الشرق الأوسط. والدبلوماسية في نهاية المطاف، حتى وإن كان طريقها بطيئا ووعرا، تعد خيارا أكثر حكمة وأرخص ثمنا من خيار الحرب. والمجابهة التي استمرت شهرا واحدا بين إسرائيل وحزب الله والتي تمخضت عن دمار هائل وخسائر فادحة في الأرواح، أثبتت تلك النقطة بما لا يدع أي مجال للشك.

السير بيريرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للإحاطة القيمة التي قدمها وكيل الأمين العام غمباري. ومن دواعي سرور بيرو أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن قبل ١٠ أيام، حظي بالقبول من حكومتي إسرائيل ولبنان. ونثق بأن توقف الأعمال القتالية سيكون بمثابة بداية لنهاية العنف الذي أوقع كل هذا الموت والدمار.

إن انتهاكات وقف الأعمال القتالية كتلك التي جاء وصفها في تقرير الأمين العام (S/2006/670)، وتلك التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ليلة الجمعة ١٨ آب/أغسطس، تبرز مدى هشاشة الحالة، وكذلك خطر تفجر أزمة أخرى. وفي هذا الصدد، نكرر من جديد دعوتنا للأطراف بأن تمتثل امتثالا تاما لوقف الأعمال القتالية.

وتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يعد عنصرا جوهريا في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وذلك التعزيز ينبغي أن يتم بأسرع ما يمكن، حتى يمكن لتلك القوة أن تنتشر وأن تنفذ بالكامل الولاية التي أنيطت بها، وأن تعمل جنبا إلى جنب مع الجيش اللبناني. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يسلط الضوء على العمل الذي أنجزته الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام للنهوض بتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والقيام بذلك بأسرع ما يمكن. ونأمل أن يتم نشر القوات وفقا للمراحل الثلاث المتوخاة.

وبدون الاستهانة بتلك الجهود، نقول إن الحالة الراهنة أتاحت لنا من جديد أن نتبين مدى أهمية وجود قوات احتياطية تحت تصرف الأمم المتحدة. وقد أعربت بيرو مرارا وتكرارا عن تأييدها لمنح المنظمة القدرة اللازمة للرد من خلال قوات ذات ولاية محددة سلفا، توضع طوعا وبلا شروط تحت تصرف الأمم المتحدة من جانب الدول التي تتفق على ضرورها. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون المنظمة قادرة على الاعتماد على وحدات مُعدَّة إعدادا كافيا ويمكن نشرها على الفور.

ومن المهم أيضا أن تنظر حكومتا لبنان وإسرائيل بأسرع ما يمكن في المبادئ والعناصر اللازمة للتوصل إلى الحل النهائي الوارد في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، تسرنا ملاحظة أن مبعوثي الأمين العام فيجاي نامبيار وتيري رود – لارسن موجودان في المنطقة وأنهما شرعا في إجراء اتصالات على أعلى مستوى. ونحن نتطلع إلى الاستماع على انطباعاتهما لدى عودتهما، وكذلك إلى الاقتراحات التي سيقدمها الأمين العام لتنفيذ الأحكام ذات الصلة في اتفاقات الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، وخصوصا فيما يتعلق بترع سلاح حزب الله والقوات غير النظامية التي لا تعترف بسلطة الحكومة اللبنانية، وكذلك فيما يتعلق بترسيم حدود لبنان الدولية، بما في ذلك مزارع شبعا.

ولا تزال الحالة الإنسانية تتطلب أكبر قدر من الاهتمام. ونود أن نبرز الجهود التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من المنظمات والوكالات التي تواصل بذل كل ما في استطاعتها لتوفير المعونة بأسرع ما يمكن للسكان المعوزين. إن الاستراتيجية التي اعتمدتها في عملها والأولويات الأساسية التي تركز عليها في هذه الظروف، تستحق امتناننا وينبغي تأييدها بعزم أكيد.

وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بما قالته السيدة مارغريتا فالستروم، نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وهو أن التغلب على الأزمة الإنسانية لا يتوقف على المساعدة فحسب، بل يتوقف بوجه خاص على استئناف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية التي تعطلت في لبنان، وهذا الجانب ينبغي دائما أخذه في الحسبان في جهود إعادة البناء.

ختاما، وفيما يتعلق بالحالة في فلسطين، تأسف بيرو مرة أخرى لكل أعمال العنف والاختطاف والخسائر في الأرواح البشرية. ونأسف أيضا للحالة الحرجة التي كتب على سكان فلسطين أن يعيشوا في ظلها. وفي هذا الصدد، لا بد من التركيز بأن حكومة السلطة الفلسطينية لم تف بعد بالمتطلبات التي طرحتها المجموعة الرباعية. والحل التفاوضي الذي يستهدف التعايش السلمي بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، سيظل بعيد المنال إذا كان أحد الطرفين لا يعترف بحق الطرف الآخر في الوجود.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام غمباري على إحاطته.

قبل أن أبدأ كلمتي، نود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي ستدلي به ممثلة فنلندا بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

تابعت سلوفاكيا بقلق عميق التطورات التي وقعت مؤخرا خلال تصعيد الأعمال القتالية بين إسرائيل وحزب الله، والتي أدت إلى تكبد الأبرياء معاناة شديدة في كل من لبنان وإسرائيل. وقد أكدنا في عدة مناسبات أن الأزمة لا يمكن حلها إلا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وبالتالي، فإننا نرحب بوقف الأعمال القتالية والعنف والعودة إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية لتسوية الأزمة، على الرغم من أن الحوادث العنيفة التي وقعت مؤخرا في الأسبوع الماضي، بينت أن الحالة ما زالت بالغة الهشاشة. ونود أن نؤكد في هذا الصدد، أن أية انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ستزيد من تفاقم المناخ المتفجر. وعليه، فإننا نناشد جميع الأطراف أن تحترم القرار احتراما تاما وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وتتجنب أية إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تفسير خاطئ.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتصرف جميع الأطراف المعنية بحسن نية، وبروح القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأن تمكن بذلك المجتمع الدولي من المساعدة في النشر السريع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وتعزيزها بغية تحقيق حل طويل الأجل لهذه الأزمة. وإننا نشاطر الأمين العام قلقه من أن التصعيد الأخير للأزمة وأعمال العنف يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، ليس على البلدان المعنية فحسب، بل أيضا على الأمن الإقليمي والعالمي.

وقد أدنا مرارا وتكرارا أعمال حزب الله الإرهابية واستفزازاته التي أدت إلى الأزمة الحالية. وفي هذا الصدد،

نود التأكيد من جديد على إيماننا الراسخ بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في الشرق الأوسط، وأن السبيل الوحيد لتحقيق تسوية شاملة ودائمة هو من خلال المفاوضات السلمية والتنفيذ الكامل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادئ التي كرستها المجموعة الرباعية في خارطة الطريق.

وفي حين أننا نسلم بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب ومرتكبيه، نود أن نؤكد على أن من الأهمية بمكان ممارسة هذا الحق بأقصى درجات الحذر وضبط النفس وبذل قصارى الجهود لتجنب وقوع خسائر في أرواح الأبرياء، وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، وزيادة معاناة السكان المدنيين. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق بصفة خاصة حيال تردي الحالة الإنسانية في لبنان ونزوح الشعب اللبناني الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية.

وإننا نقدر تقديرا عاليا الأعمال التي تقوم بها اليونيفيل، ومكتب المنسق للشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة التي تسعى في ظل ظروف غالبا ما تكون صعبة ومحفوفة بالمخاطر إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية للأعداد المتزايدة من المشردين داخليا واللاجئين.

ونؤيد وحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي. ونؤمن بأن كل ذلك يمكن تحقيقه من خلال التنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). ونعتقد أن من الأمور الأساسية الآن وضع خطة لتنفيذ هذين القرارين تنفيذا كاملا، وخاصة ما يتعلق بمساعدة حكومة لبنان في بسط سيطرتها الكاملة على كل أراضي البلد، ونزع سلاح جميع الميليشيات، الأمر الذي نعتبره أمرا أساسيا لتحقيق الحل الدائم، الذي يملك مقومات الاستمرار، وهو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار ومواصلة العملية الديمقراطية في لبنان. ومن الأهمية بمكان، كذلك، اتخاذ تدابير ملائمة ضد الانتقال غير الشرعي للأسلحة والأفراد عبر حدود لبنان وضد الهجمات المعادية على أراضي دول مجاورة للبنان.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومة اللبنانية على تحقيق هذه الأهداف. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الضروري اتخاذ جميع الخطوات التي من شأنها أن تعزز على وجه السرعة ولاية وقدرة اليونيفيل لكي تتمكن من التصدي الفعال للمهمات التي يتوخاها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأخيرا وليس آخرا، وكما عبر عن ذلك أيضا القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ينبغي ألا ننسى الحاجة إلى التصدي العاجل للأسباب التي أدت إلى الأزمة الحالية، بما في ذلك الإطلاق غير المشروط لسراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين، ومراعاة لحساسية مسألة السجناء، تشجيع الجهود الرامية إلى التسوية العاجلة لمسألة المواطنين اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل.

ونود التأكيد على أن استعادة الهدوء في لبنان هو أيضا خطوة هامة نحو إعادة تنشيط عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط ككل. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة بين إسرائيل والفلسطينيين وحيال تزايد عدد الضحايا المدنيين في كلا الطرفين نتيجة للأعمال القتالية والعمليات الإرهابية. ونعتقد أن الحكومة الفلسطينية التي ترأسها حماس قد أضاعت فرصة هامة للدفع قدما بعملية السلام من خلال رفضها المستمر لقبول المبادئ الثلاثة التي حددتها المجموعة الرباعية كشرط أساسي لكي تصبح شريكا يعول عليه في محادثات السلام. ونأمل أن ينجح الرئيس عباس في جهوده لتوفير الدعم الملائم من جانب الشعب الفلسطيني لأهداف خارطة الطريق. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم له الدعم الكامل في جهوده، بما في ذلك التصدي للاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان

الفلسطينيين من خلال الآلية الدولية المؤقتة التي يديرها الاتحاد الأوروبي.

وفي ذلك السياق، نحث إسرائيل على استئناف تحويل إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية الفلسطينية المحتجزة. وينبغي لإسرائيل أيضا أن تخلي سبيل المسؤولين الفلسطينيين وأن تتجنب استخدام القوة غير المتناسب والمفرط. وفي الوقت نفسه، نسلم بالحق في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وأخيرا، نغتنم هذه الفرصة للتأكيد من جديد على دعمنا الكامل لتسوية شاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمفاوضات التي تؤدي إلى تنفيذ رؤية الدولتين الديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في كنف السلام والأمن. وستستمر سلوفاكيا، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، ببذل قصارى جهدها للإسهام البناء في الحل الدبلوماسي للصراع المفجع المستمر في منطقة الشرق الأوسط.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديرنا لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة على الجهود الكبيرة التي يبذلها لاحتواء الوضع البالغ الخطورة في الشرق الأوسط، ولا سيما في ظل هذه الهدنة الهشة في لبنان التي يوفرها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من جهة، وفي ظل التصعيد المستمر للعمليات العسكرية في فلسطين وتداعياتها الخطيرة على السلام والأمن الدوليين، من جهة أخرى. ولا يفوتني هنا أن أشكر السيد إبراهيم غمبري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها لنا في ضوء الأحداث التي ظلت تتوالى تباعا في المنطقة.

لقد استعرضنا بالأمس التقرير المعني بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وحذرنا من خطورة الانزلاق مجددا في الحرب بعد أقل من تسعة أيام من سريان الهدنة المطبقة، الأمر الذي يضع إرادة المجتمع الدولي ومصداقيته على المحك، جراء الخروقات الإسرائيلية الأخيرة للهدنة التي بدأت بعملية الإنزال العسكري يوم السبت الماضي، ومواصلة الطيران الإسرائيلي التحليق فوق الأراضي اللبنانية. ولا زالت هذه العمليات مستمرة من حين إلى آخر منذ يوم السبت الماضي.

إن هذه التطورات تطغى على البوادر المشجعة التي تلت بدء الالتزام بوقف الأعمال القتالية. وكما يؤلمنا أن تلك الانتهاكات تأتي في الوقت الذي بدأت جهود الأسرة الدولية تتضافر من أجل العمل على استمرار وقف القتال وتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المستهدفين، والعائدين إلى ديارهم، ولإعادة إعمار البنية التحتية التي دمرتها الحرب غير المتكافئة. ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن الحصار البحري والجوي المستمر الذي تفرضه إسرائيل على لبنان يعيق جهود الوكالات الإنسانية لإيصال الإمدادات إلى أشخاص هم في أشد الحاجة إليها. إننا من هذا المنطلق، ندعو مجلس الأمن إلى تحمّل مسؤوليته بإلزام إسرائيل بالرفع الفوري للحصار المفروض على لبنان. كما وأننا ندعو إلى تعزيز قوات اليونيفيل عبر زيادة عددها وعتادها لتمكينها من القيام بالدور المناط بها، وباعتبارها عنصرا حيويا في عملية تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إننا في الوقت الذي نشيد بالتزام لبنان ببدئه في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وذلك من خلال نشره لقواته في الجنوب، فإننا نشعر بالقلق حيال خرق إسرائيل المتعمد للقرار، مما يعيق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استتباب الأمن والسلم الإقليميين، وإعادة إعمار لبنان. وعلى الرغم من كل ما تقدم، فإننا ما زلنا نؤمن بقدرة مجلس الأمن على المحافظة على الهدوء النسبي المشوب بالحذر وتأدية دور

جوهـري فاعـل، وسنعمـل مع الدول المحبة للسلام على متابعة هذه القضية بما يحقق الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة.

وبنفس القدر الذي نبحث فيه عن حل دائم للوضع اللبناني يجب أن لا يغيب عن بالنا ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، من تصعيد للآلية العسكرية وحملات الاعتقال والاختطاف التي شملت أعضاء الحكومة والمجلس التشريعي المنتخبين من قِبل الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يعد انتهاكا واضحا للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية والاتفاقيات الموقّعة بين الجانبين وعدم احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

لقد اتضح مرارا أنه لا سبيل لوقف العنف في منطقة الشرق الأوسط إلاّ من خلال إيجاد حل شامل دائم للقضية الفلسطينية، حيث أن الفشل في المواجهة الفاعلة والموضوعية لتلك الأزمة وجذورها أدى إلى كثير من الاضطراب والتوتر في المنطقة، ومن مظاهره ما حدث في لبنان وما يحدث ونعايشه الآن في غزة.

إن الدول العربية، إيمانا منها بالسلام دون سواه، تعتزم التقدم بإعادة عرض قضية النزاع العربي – الإسرائيلي على مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر المقبل، على أمل أن يفضي ذلك إلى إيجاد حل شامل ودائم على جميع المسارات، وفقا لقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على أن الحل الوحيد لإنهاء دائرة العنف والعنف المضاد يتمثل في إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أشعر بالامتنان لكم على إعطائكم المجلس فرصة النظر مرة أخرى في الحالة في الشرق الأوسط، بعد اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأحد عشر يوما.

والقيام باستعراض للتقرير الأول للأمين العام عن فترة ١١-١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/670) يشكل مدعاة حقيقية للأمل الذي طغت عليه، يا للأسف، التطورات التي حدثت مؤخرا في الميدان – بما فيها على وجه الخصوص الانتهاكات الخطيرة لوقف القتال الذي قُرِّر في ١٤ نيسان/أبريل.

وفي حين أننا نشكر وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري على تقريره عن الحالة السائدة الآن في الميدان، فلا بد من النظر في حجم المهام التي ما يزال إنجازها لازما، ليس من جانب الجهات الفاعلة فقط، ولكن من جانب المجتمع الدولي أيضا.

وكما يعلم الجميع، إن التوازن الحساس المحقق في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) توازن ضعيف. وتنفيذ هذه الوثيقة الهامة يتطلب التعاون الكامل من جانب جميع الأطراف إذا أُريد تطبيق جميع العناصر ابتغاء التوصل إلى نوع جديد من العلاقة بين إسرائيل وجيرانها، نوع يقوم على أساس الاحترام المتبادل، وسلامة واحترام سيادة كل شخص.

ونحن ندين أي انتهاك لوقف الأعمال العدائية، من أي جهة، لأن منطق القوة يتناقض مع مبادئ القانون الدولي ولأنه، بصورة أدق، كشف عن حدوده. وسواء نظرنا في الأنشطة العسكرية المنسوبة إلى حزب الله – التي بلغت نقطة حرجة يحتمل أن تجر الدولة اللبنانية إلى دوامة حرب غير معلنة مع الدولة الإسرائيلية وكنتيجة غير مباشرة تضرم النار في المنطقة برمتها عن طريق إنشاء التحالفات التي قد تليها – أو نظرنا في النزعة الإسرائيلية إلى حسبان النتائج خطأ أنها الأسباب في حرب متجذرة فعلا في الأرض الفلسطينية، فإن الحل لا يمكن أن يوجد في منطق المواجهة والاستبعاد.

إن دائرة العنف بلغت عتبة حرجة، من ناحية، بتقدم الأسلحة التي تستعملها المليشيات – مما لا يقلل احتمالات

تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فحسب، ولكن يجعل الأرض الإسرائيلية أيضا أكثر انكشافا كثيرا مما كانت عليه من قبل – ومن الناحية الثانية، بالاستراتيجية المحفوفة بالمخاطر، وهي استراتيجية الاغتيالات المحددة الأهداف، وباختطاف كبار المسؤولين في الحكومة الفلسطينية، وبحالة نائب رئيس الحكومة وحالة الأمين العام للهيئة التشريعية اللتين حدثتا مؤخرا. ومن المفارقة أن ذلك يذكرنا باختطاف الجنديين الإسرائيليين، وهي عملية أدنّاها في حينها، بينما كنا نطلب إخلاء سبيل الضحيتين.

ونرى أن الإضعاف المنتظم للسلطة الفلسطينية لا يعزز بأي طريق من الطرق هدفي السلام والاستقرار في المنطقة. إن السلطة الفلسطينية بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى استعادة حقوقها، حتى تستطيع أن تؤدي الدور الذي نتوقعه في عملية تنفيذ خارطة الطريق على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وبالدعم الحازم من جانب المجموعة الرباعية، وتعاون المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، والمشاركة الكاملة من جانب الأمم المتحدة.

والهجوم المفاجئ في ١٩ آب/أغسطس من قِبَل مجموعات مسلحة إسرائيلية على مواقع حزب الله في وادي البقاع، ومن الواضح أن ذلك كان لمنع العودة إلى التزويد بالأسلحة، يبين يقينا، إذا كان ذلك ضروريا، عدم استقرار الحالة والحاجة الشديدة الإلحاح إلى وزع قوة مؤقتة معززة للأمم المتحدة في لبنان. وهو يشير أيضا إلى الحاجة إلى مساعدة الجيش اللبناني ابتغاء تيسير الانتشار في الجنوب وفي كل القطاعات التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية أو على وشك الانسحاب. والانتشار الناجح للجيش اللبناني هو أحد العوامل الأساسية لتثبيت الاستقرار على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية، التي هي أحد مسارح العمليات الأكثر حساسية في الشرق الأوسط. وبالتالي ليس في وسعنا سوى تشجيع الانتشار الفعال، وفقا للالتزامات التي التزمت جميع الأطراف بها.

وفضلا عن ذلك، فإن هشاشة الحالة وخطر فقدان السيطرة وما يترتب عليه من عواقب لا يمكن حسابها يجعلان من الضروري الوزع السريع لقوة مؤقتة معززة للأمم المتحدة في لبنان. ويجب أن تكون لها ولاية محددة بوضوح حتى يكون في مقدور البلدان المساهمة بقوات القيام بالترتيبات الضرورية عن معرفة كاملة بالحقائق.

وفي سياق عدم الاستقرار العام مثل الذي نشجبه اليوم، تستحق الجهود التي بذلها العاملون في المجال الإنساني لمساعدة الجرحى واستعادة البنية التحتية اللبنانية المدمرة تنويهنا ودعمنا. وهذه فرصة للإعراب عن الشكر لجميع أشكال المعونة الممنوحة فعلا أو التي تعهد بتقديمها شركاء للبنان.

وفيما يتعلق بأفريقيا أعربنا دائما عن مُواساتنا الفعالة لكثير من الأسر اللبنانية التي وجدت دوما الترحاب وحسن الاستضافة في قارتنا، مما سمح لكثير منها بالعودة إلى حالتها الطبيعية اجتماعيا واقتصاديا بعد الصدمات النفسية التي عانت منها.

والحالة الهشة تؤدي بنا إلى ترديد نداء الأمين العام الموجه إلى جميع الأطراف بأن تحترم على وجه الدقة وقف الأعمال العدائية حتى يمكن في نهاية المطاف التوصل عن طريق المفاوضات إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى ترسيخه. ونناشد أيضا البلدان ذات التأثير على الأطراف الفاعلة في الصراع ممارسة ذلك التأثير بشكل فعال لتوطيد أساس العملية الجارية وتشجيع إحلال سلام دائم بين إسرائيل وجيرانها العرب وجميع شعوب المنطقة.

إن حدود القوة قد ظهرت بما يكفي لأن تبدي الأطراف من الآن فصاعدا اهتماما أكبر بالتنفيذ الكامل

للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبالشروع في تسوية نهائية لأزمة الشرق الأوسط على أساس المقترحات ذات الصلة المقدمة فعلا. والهدف النهائي هو توطيد دعائم المؤسسات الوطنية للشعب الفلسطيني الذي يعيش بانسجام مع الشعب الإسرائيلي.

وينبغي لمجلس الأمن أن يغتنم هذه الفرصة للتعجيل بمسيرة التاريخ في هذا الجزء من العالم. وبهذه الطريقة يمكنه أن يدعم على نحو موثوق به التطلعات الحقيقية للجميع إلى السلام والأمن الدائمين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لغانا.

أود في البداية أن أتقدم أيضا بالشكر إلى وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري على إحاطته الإعلامية.

ولا يسعنا إلا أن نشارك أعضاء مجلس الأمن الآخرين شعورهم بأن الهدوء الراهن المشوب بالقلق الذي يسود الشرق الأوسط يمكن أن يسوء فجأة وتكون له عواقب سلبية ما لم تمتنع جميع الأطراف عن ارتكاب أعمال استفزازية يمكن اعتبارها غير مبررة ومن ثم يمكن أن تؤدي إلى تدابير انتقامية. ونود لذلك أن نثني على الأمانة العامة للسرعة التي تتناول بها تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ومن هذا المنطلق نعرب عن قلقنا الخطير إزاء إغارة الكوماندوس الإسرائيليين على قرية بوداي في وادي البقاع يوم السبت الماضي. وبغض النظر عن الأسباب التي قدمت تبريرا لهذا العمل، نرى أنه يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يدعو، في جملة أمور، إلى الوقف الكامل للأعمال القتالية. ويتحتم قبول جميع الأطراف لهذا المطلب من المجلس والتزامها به إذا أردنا أن نحرز أي تقدم ونشهد تغيرا إيجابيا في الحالة الهشة المحفوفة بالمخاطر الحالية في لبنان. ولذلك نطالب جميع الأطراف بما لا يقل عن تقيدها الدقيق بجميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما فيها الحظر على الأسلحة.

ومن العوامل ذات الأهمية الحاسمة لاستمرار السلام في منطقة جنوب لبنان المتفجرة نشر القوات اللبنانية تمشيا مع الفقرة ٢ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بقرار الحكومة اللبنانية الفوري الذي أدى إلى اتخاذ قواتها مواقع في هذه المنطقة. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي دون كثير من الإبطاء هذا الإجراء من جانب الحكومة اللبنانية.

ويتحتم إرسال قوة دولية ذات تفويض قوي إلى جنوب لبنان بأسرع ما يمكن. وينبغي أن تتصرف إدارة عمليات حفظ السلام على وجه السرعة لإزالة أي شكوك ودواع للقلق متبقية في ما يتعلق بمفهوم العمليات وقواعد الاشتباك تحسبا لانهيار وقف إطلاق النار.

ونرجو بشدة، بعد حل المسائل المتصلة بزيادة عدد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة)، أن ترى البلدان المساهمة بقوات طريقها بوضوح إلى الوفاء بتعهداتها، ومن ثم ترسل قواتها إلى لبنان بشكل عاجل. ويجب أن يكون هدفنا تلبية الطلب المتعلق بإرسال ٥٠٠ ٣ جندي بحلول ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ومن شأن تحقيق ذلك الهدف أن يُظهر تصميم هذا المجلس وتصميم المجتمع الدولي على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكامله. كما أن من شأنه تعزيز ثقة الحكومة اللبنانية وهي تجاهد لإيصال النجدة والأمل إلى سكان جنوب لبنان الذين ما زالوا يعانون. وتسليما بدور غانا بوصفها إحدى البلدان الأربعة المساهمة بقوات في القوة المؤقتة، أبدت حكومة بلدي استعداد غانا لزيادة قوة وحدتها من ٦٥٠ إلى ٨٥٠ جنديا.

ولا أملك سوى أن أعرب عن التقدير لإسهام أفراد القوة المؤقتة البواسل الذين أظهروا شجاعة ومقدرة مهنية

خلال فترة القتال المسلح الحرجة. كما نعرب عن تقديرنا للذين ضحوا بحياقم في أثناء أداء واجبهم تجاه الإنسانية.

ونرى من المشجع أن عددا كبيرا من المشردين الذين التمسوا ملاذا آمنا لهم في أماكن أخرى قد بدأوا بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية، رغم الحالة الأمنية الهشة في جنوب لبنان وفي وادي البقاع. بيد أن من دواعي الإحباط أن نؤكد أن معظم العائدين إنما عادوا ليشهدوا الخراب واليأس، بعد أن فقدوا منازلهم وممتلكاقم الشخصية. وبالنظر إلى هذه الأوضاع الأليمة، كانت استجابة وكالات العمل الإنساني لتخفيف محنتهم مشجعة، ولكنها لا ترقى إلى مستوى احتياجاقم، لأن النداء العاجل لم يحقق سوى ٥٢ في المائة من هدفه. ونرجو أن يكون المجتمع الدولي أكثر سخاء حين يعلن في الأسبوع القادم النداء العاجل المعدل الذي سيوفر تقييما لآخر تطورات الاحتياجات الإنسانية.

وفي الوقت ذاته، نود أن نشجع الأمم المتحدة على مواصلة دورها القيادي في هذا المجال وعلى التنسيق بفعالية مع الوكالات الأخرى في الميدان لكفالة الحد الأقصى من إيصال الخدمات إلى المتضررين. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف ما لم يتم رفع الحصار البحري والجوي الحالي وما لم تتحسن بدرجة هائلة حالة الطرق والجسور التي يؤسف لها.

ونتطلع أيضا إلى المؤتمر المزمع عقده في السويد في وقت لاحق من هذا الشهر على أمل أن يؤدي إلى تقديم المساعدة من أجل الإنعاش والإصلاح على المدى الطويل في جنوب لبنان.

ورغم انشغالنا مؤخرا بالأزمة اللبنانية نظرا لحدة الصراع ونتائجه المدمرة، لا ينبغي أن نغفل عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فتلك الحالة أيضا من المحتمل أن تتدهور وتتحول إلى حرب شاملة أخرى وما يترتب عليها من آثار على السلام والأمن الإقليميين. ومن المعترف به على نطاق واسع أن قضية فلسطين محور مشكلة الشرق الأوسط. وصحيح أنه ليس من السهل حل صراع يتجاوز مجرد صدام على الأرض ليكون أيضا صداما يتعلق بالحقوق وبالذاكرة، وصراعا بين ميثولوجيات قومية. ولا يمكن السماح للشرق الأوسط بأن يظل مقبرة للفرص الضائعة.

وفي بقاء قضية فلسطين دون حل بعد أكثر من نصف قرن من قرار التقسيم الأصلي الصادر عن الأمم المتحدة إدانة للمجتمع الدولي. وينبغي أن يكون مجلس الأمن الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين أهلا للدور المنوط به وأن يستعين بطاقاته الخلاقة لإيجاد حل شامل وعادل لهذا الصراع. وبغير ذلك سيبقى أمر السلام والأمن بعيد المنال في الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية يا سيدي بتهنئتكم على تولي بلدكم الشقيق غانا رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. ولدينا ثقة بأن المجلس في ظل إدارتكم القديرة لن يدخر وسعا في التصدي للمسائل الحاسمة الكثيرة المعروضة عليه في الوقت الحالي.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا لوفد فرنسا وممثلها الدائم لما أبدياه من حكمة ومقدرة في إدارة شؤون المجلس الشهر الماضي، الذي اجتمع المجلس خلاله مرارا وعقد المشاورات لتناول الأزمة الخطيرة السائدة في الشرق الأوسط، وخاصة ما يتعلق بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والحالة في لبنان.

واليوم، في وجود وقف هش لإطلاق النار وتجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقوة تحت إشراف مجلس

الأمن بغرض إحلال الأمن والاستقرار في جنوب لبنان، نرى المجلس رغم تأخره شهرا من الزمن يضطلع بمسؤوليته الواردة في الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، وذلك باتخاذ هذه التدابير الفورية والضرورية والعملية.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري على إحاطته الإعلامية.

وفي هذا الصدد، لا أملك سوى أن أعرب عن آمال الشعب الفلسطيني وقياداته ونداءاهما المستمرة بأن يتصرف المجلس أيضا في يوم قريب على نحو متضافر وعملي اضطلاعا بمسؤولياته تجاه قضية فلسطين وذلك باتخاذ التدابير الضرورية لإنهاء الانتهاكات والخروق الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، التي ما زالت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ويملك المجلس السلطة اللازمة للتصرف، ومن واجبه الأساسي أن يتصرف بالشكل الملائم للتصدي للأزمات والقضايا التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وأن يبذل قصارى جهده في هذا الصدد لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وينبغي لحالة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ألا تكون استثناء. بل ليس ثمة شك في أن الصراع العربي الإسرائيلي، الذي هو لب ما أصبح قضية فلسطين والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، هو مصدر جميع الأخطار التي تتهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط منذ عقود وحتى الآن؛ وما زالت الخسائر والمعاناة تتفاقم حتى يومنا هذا. ونحن لذلك نؤكد مجددا إيماننا الراسخ بأن المجلس سيؤدي في نهاية المطاف دوره الصحيح ويحترم قراراته المتعلقة بقضية فلسطين، بما يؤدي إلى تسوية نهائية لهذا الصراع الطويل والمأساوي بل والصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أن وزراء الخارجية العرب، في اجتماعاتهم الثلاثة الماضية، في القاهرة وبيروت والقاهرة على التوالي، قرروا في ضوء التطورات السلبية الأخيرة والتدهور الخطير في المنطقة، أن يعملوا جديا على إعادة مسألة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، إلى مجلس الأمن. ويذكر الأعضاء أن وزير خارجية قطر أعلن رسميا خلال الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في لبنان (انظر S/PV.5511)، أن البلدان العربية سوف تطلب عقد جلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بهدف التحرك على نحو عملي صوب تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة التي تتوخى حلا لهذا الصراع من خلال التوصل إلى تسوية نهائية وعادلة وشاملة لإحلال السلام.

وفي هذا الوقت، فإن البلدان العربية منخرطة حاليا، عن طريق جامعة الدول العربية، في إجراء المشاورات اللازمة وتمهيد الأرضية لزيادة احتمالات النجاح في الممارسة المنشودة هذه، ويحدونا الأمل أن يتوفر تأييد واسع من المجتمع الدولي لهذا المسعى الهام.

إن قرار الرجوع إلى مجلس الأمن – رغم عجز المجلس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفشله في كفالة التقيد بقراراته الكثيرة في هذا الشأن – إنما اتخذته البلدان العربية استنادا إلى الإيمان بمسؤوليات المجلس وبدوره الحق في العلاقات الدولية في ما يتعلق بالسلام والأمن وبرفع لواء القانون الدولي.

ومن الواضح علاوة على ذلك أن عملية السلام التي ما فتئنا منخرطين فيها منذ ١٥ عاما، ابتداء من مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١، لم تنفذ أهدافها المعلنة، إذ أعاقتها بصورة متكررة ممارسات التأخير وحالات الجمود والانتهاكات الجسيمة ودوامات العنف والأزمات الكبيرة. ومما يبعث على الأسف الشديد، أن عملية السلام هذه، بشتى مساراتها، لم تنه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أو الجولان السوري أو لأجزاء من الجنوب اللبناني. ولا يزال الجزء الذي نعيش فيه من العالم يعاني من العنف والخسارة واليأس نتيجة لهذا الاحتلال العسكري المستمر والسلسلة غير المنتهية من انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك العدوان العسكري والهجمات العسكرية.

بالنسبة لفلسطين، وبدلا من التحسينات المؤثرة المتوقع حدوثها في الحالة على الأرض وفي حياة الشعب الفلسطيني، فإن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدهورت بصورة مطردة وخطيرة خلال تلك السنوات في جميع الجوانب – السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. أما بالنسبة لإسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، فقد واصلت، حتى أثناء السنوات الأكثر إنتاجا من عملية السلام، حملتها المحمومة من الاستعمار الاستيطاني غير المشروع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها بصورة خاصة في القدس الشرقية، ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وبناء وتوسيع المزيد من المستوطنات، وزادت إلى أكثر من الضعف عدد مستوطنيها في الأراضي الفلسطينية.

وبالإضافة إلى ذلك، أوشكت إسرائيل على إكمال جدار بدأت بناءه على أرض مصادرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وفي ما حولها، وهو جدار يمزق المنطقة إلى عدد من الجيوب والكنتونات المعزولة والمسورة، مدمرا العديد من المجتمعات المحلية كاملة، وقاطعا أرزاق آلاف الفلسطينيين، ومشردا آلافا آخرين، ومرسخا بقدر أكبر المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة. إن هذا الجدار، إلى جانب المستوطنات والمئات من نقاط التفتيش الإسرائيلية وحواجز الطرق، يقطع تلاصق وتلاحم الأراضي الفلسطينية، ويعزل القدس الشرقية المحتلة عن سائر الأرض الفلسطينية، ويدمر الاقتصاد الفلسطيني ويمزق نسيج المجتمع الفلسطيني ويبعدنا بعيدا عن إمكانية التطبيق الفعلي لحل الدولتين.

بالإضافة إلى ذلك، ما زال السكان الفلسطينيون المدنيون تحت الاحتلال الإسرائيلي يعانون من تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لحملة العدوان العسكرية الإسرائيلية المستمرة التي تجلت بصورة صارخة في الأشهر الأخيرة في أعمال العنف القاتلة ضد السكان المحاصَرين في قطاع غزة. لقد اشتملت الحملة العسكرية تلك، من بين أمور أخرى، على استخدام دولة الاحتلال المتعمد للقوة المفرطة، مما أسفر عن مقتل وجرح مئات الفلسطينيين المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ وفي إرهاب السكان؛ ومواصلة القتل خارج نطاق القانون؛ والهدم الواسع النطاق والعشوائي للهياكل الأساسية الحيوية وممتلكات ومؤسسات السلطة الفلسطينية؛ واحتجاز وسجن مئات الفلسطينيين المدنيين – تجاوز عددهم الآن ٩ ٠٠٠ سجين في السجون الإسرائيلية؛ والعقاب الجماعي المترل بالسكان كافة.

وهذا كله، إلى جانب الأزمة المالية المفروضة على السلطة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة، عقب انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تسبب بتدهور مأساوي في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وأدى إلى أزمة إنسانية جسيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا.

منذ أن خاطبت المجلس في ٢١ تموز/يوليه، بعثت فلسطين ثماني رسائل إلى رئيس مجلس الأمن تتضمن تفاصيل بعض من الانتهاكات الجسيمة السالفة الذكر التي ارتكبتها الدولة القائمة بالاحتلال. وتسرد تلك الرسائل أيضا أسماء الفلسطينيين المقتولين منذ آخر مرة اجتمعنا فيها هنا في المجلس. الأرقام مذهلة. أكثر من ١٠٥ أشخاص قتلوا، بينهم ٢٢ طفلا، وأكثر من ٦٠٠ أصيبوا بجراح، كثير منها خطيرة. وفي يوم واحد فقط أثناء تلك الفترة قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من ٢٠ فلسطينيا، بينهم طفلان، طفلة عمرها ٤ سنوات وطفلة عمرها ٩ سنوات، وأصابت بجروح أكثر من ٨٠ فلسطينيا في قطاع غزة.

وعلى جبهة أخرى، وجد أكثر من ٤٠٠ ٣ فلسطيني أنفسهم مشردين في الداخل، ولجأوا إلى مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بحثا عن مأوى يحميهم من العدوان الإسرائيلي المستمر في قطاع غزة. وهذا يعود بدرجة رئيسية إلى حقيقة أن مئات الأسر التي تعيش في مختلف أحياء غزة أجبرت على الفرار من ديارها رعبا بعد أن تلقت مكالمات هاتفية بالتهديد من قوات الاحتلال الإسرائيلية تبلغها فيها بأن لديها مهلة قصيرة جدا لمغادرة منازلها. ولا شك في أن هذا الأسلوب الجديد من الحرب النفسية قد تسبب بنشر الهلع والخوف بين السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين يعانون أصلا من صدمة الاحتلال الوحشي الإسرائيلي.

وعلى سبيل الاستشهاد بواحدة فحسب من الحوادث المسببة للصدمة، سقطت الطفلة شهد العيد، وعمرها ثلاثة أيام فقط، من بين ذراعي أمها عندما لاذت الأم بالفرار حتى تبعد عن هجوم صاروخي إسرائيلي تلقت بشأنه ”إنذارا مسبقا“. وقد توفيت الطفلة الرضيعة بسبب النزيف الداخلي والجروح التي أصابتها.

نعم، إنها حالة تستمر في التدهور نتيجة السياسات والممارسات غير القانونية للدولة القائمة بالاحتلال، التي نشهدها من غزواتها اليومية وهجماتها القاتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في غزة؛ ونتيجة الاستمرار في إلقاء القبض على الفلسطينيين واحتجازهم، بمن فيهم العديد من المسؤولين الرسميين المنتخبين في السلطة الفلسطينية؛ ونتيجة الاستمرار في الإغلاقات وفرض القيود الصارمة على حرية الحركة؛ ونتيجة الاستمرار في هدم الممتلكات.

وفي ذلك الصدد، من المهم ملاحظة أن عناصر مشروع القرار المتعلق بالحالة في غزة، الذي استخدم حق النقض لمنع اعتماده، ما زالت وجيهة لأنه لم يحدث وقف للأعمال القتالية، ولا انسحاب لقوات الاحتلال الإسرائيلية إلى مواقعها الأصلية خارج غزة، ولم يفرج عن المسؤولين الرسميين المنتخبين المحتجزين، ولم يجر إصلاح الهياكل الأساسية الحيوية التي هدمتها الدولة القائمة بالاحتلال – كل العناصر الضرورية لتمهيد الطريق أمام استئناف المفاوضات.

وإجمالا، أفضت الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للممارسات والتدابير الإسرائيلية اللاقانونية، ليس إلى عذاب وتعاسة أبناء الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما أيضا إلى شعورهم بالإحباط واليأس والغضب، الأمر الذي أدى إلى تكثيف المناشدات من قبل الشعب الفلسطيني والعالم العربي بأسره بلزوم اتخاذ إجراءات فعلية على الفور لمواجهة الظلم الذي استمر أكثر مما يجب. ولهذا فإن قرار البلدان العربية، في هذا المنعطف الحرج جدا في الشرق الأوسط، بالعودة إلى مجلس الأمن سعيا إلى رفع الظلم، إنما جاء انطلاقا من الموقف العربي الإجماعي بأن مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين، يجب أن تعرض من جديد على مجلس الأمن، وأن المجلس يجب أن يضطلع بمسؤوليته عن صون

السلام والأمن وأن يساعد الطرفين على التوصل إلى حل عادل وشامل.

وفي هذا الصدد، نجدد التزامنا بالحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعية عملية السلام، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وبالتالي، نؤكد مرة أخرى على ما يحدونا من أمل كبير في أن يعقد المجلس اجتماعا على مستوى عال في أقرب وقت ممكن لاتخاذ إجراءات جدية وملموسة لتحقيق الهدف المنشود منذ زمن طويل المتمثل في إيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي برمته، ومن ثم، تحقيق السلام، والأمن، والتعايش، والازدهار لشعوب منطقة الشرق الأوسط كافة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل): (تكلم بالانكليزية): لقد استمعت باهتمام بالغ إلى كلمة زميلي الفلسطيني. ومما يدعو إلى الاستغراب أن بعض العبارات لم ترد فيها الأمر الذي ينذر بالشؤم. فهو لم يذكر حماس، والإرهاب، وصواريخ القسامة، واختطاف العريف أول غيلاد شاليت. إنني أؤمن صادقا بأن أعضاء المجلس يستحقون أفضل من ذلك عند مناقشة قضية فلسطين.

ورغم ما يساورنا من قلق بالغ إزاء الحالة في فلسطين، فإننا نرى أنه سيكون من الخطأ تحويل الانتباه عما كان المجلس منخرطا فيه بشكل مكثف خلال الشهر الماضي، ألا وهو الحالة في لبنان وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فهذه هي مسؤوليتنا الأساسية، وعلينا تكريس كل جهودنا للاضطلاع بها. ولكن، وبما أن الكثير قد قيل في هذا المجلس عن الحالة الإنسانية في غزة، أود إبلاغ المجلس بأننا، نحن أيضا، نعي تماما الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة. لقد تلقيت خبرا للتو صباح هذا اليوم مفاده أن ٧٧٢ ٣ شاحنة محملة بالأغذية، والمعدات الطبية، وغيرها من الإمدادات، قد دخلت إلى قطاع غزة فعلا في الشهرين الماضيين، و ٦٦٤ شاحنة فارغة قد غادرت غزة على أمل أن تعود محملة بمؤن جديدة . كل ذلك تم بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع الدولي المعنيين بهذه المسائل الإنسانية.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام إبراهيم غامباري على إحاطته الإعلامية. بيد أن سبب اجتماعنا هنا اليوم، يتجاوز هذا التقرير، ويعود إلى عدة سنوات خلت. فقبل ست سنوات، سحبت إسرائيل كل أشكال وجودها من جنوب لبنان، وأوفت بواجباتها تجاه المجتمع الدولي على النحو المبين في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). لقد آن أوان العمل قبل ست سنوات، عندما كان يمكن تفادي كل ما ناقشناه اليوم وفي الشهر الماضي.

ونشأت فرص أخرى في تلك الأثناء. القراران ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) بيَّنا أيضا خطة لواقع جديد في لبنان، تجلى بوضوح في دعوته لبنان إلى بسط سلطته على سائر ترابه، وممارسة الحكم كما يتوقع من أي دولة مسؤولة أخرى. وكان من شأن التنفيذ غير المشروط لهذين القرارين أن يحول دون وقوع أحداث الشهر الماضي. لكن إرادة تنفيذ هذين القرارين كانت غائبة. ونتيجة لذلك، وجد لبنان نفسه والشر يختطفه، والإرهاب يحتله.

وطوال هذا الوقت، وجدت إسرائيل نفسها في حالة لا تطاق. فعلى حدودها الشمالية مع لبنان، واصلت دولة داخل دولة نموها دون ضابط من الحكومة اللبنانية. وهكذا كَبُرَ حزب الله بصورة وحشية، ناشرا مخالبه في مختلف أنحاء

لبنان ومكدسا مخابئ كبيرة من الأسلحة بفضل مساندة جارتيه سورية وإيران، وهما راعيتاه الشريرتان.

وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، انتهك حزب الله بشكل صارخ الخط الأزرق وعبر إلى داخل إسرائيل. وقتل في إبان ذلك ثمانية جنود إسرائيليين واختطف جنديين آخرين. ويحق لإسرائيل، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى، أن تدافع عن مواطنيها من هجمات حزب الله، ويجب عليها ذلك – وهو ما قامت به. وطوال الشهر الماضي، كان على شعبي إسرائيل ولبنان دفع ثمن باهظ.

ويشكل القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فرصة – ولعلها الفرصة الأخيرة – لتصحيح أخطاء الماضي وإحلال واقع جديد. إن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أفضل فرصة متاحة لنا لعكس مسار تآكل لبنان مع كل ما رافق ذلك – حزب الله، دولة داخل دولة، وأسياده سورية وإيران، التي ينكر رئيسها المحرقة بينما يعد العدة للمحرقة التالية، ويدعو علانية إلى تدمير إسرائيل، ومسحها من الخارطة، مع الحصول على القدرات اللازمة للقيام بذلك.

إننا على يقين بأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) سيؤدي إلى نشوء لبنان جديد يخلو من محتلين إرهابيين من هذا القبيل. بيد أن هناك عقبات أمام تنفيذ القرار، وهذه المسائل تثير شواغل خطيرة، وعلينا أن نضافر القوى بغية تذليلها.

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبرز بعض النقاط الهامة الواردة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). أولها المسألة الحاسمة المتمثلة في الجنديين المختطفين – أودي غولفاسر وإلداد ريجيف. إننا هنا أمام مسألة إنسانية خطيرة. فانقضاء كل يوم دون الإفراج عنهما أمر حاسم . وتعتبر إسرائيل أن الإفراج الفوري وغير المشروط عن هذين الجنديين هو الخلفية الأساسية لإقامة واقع جديد على الأرض. وقد تعهد كل واحد منكم، برفع يده، بالعمل على إطلاق سراحهما. ونحن نحثكم على الوفاء بتلك المسؤولية.

النقطة الثانية هي تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتشكيلتها. ينبغي رسم الخطوط العريضة لولاية واضحة لا لبس فيها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان – ولاية يمكن للبلدان المانحة أن تحققها. وبولاية واضحة وفعالة، يمكن للبلدان المساهمة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المعززة أن تلتزم التزاما كاملا لا تردد فيه.

وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا ينبغي أن تحظى بالقوة البشرية فحسب، بل بالإرادة أيضا لمساعدة الحكومة اللبنانية على بلوغ هذا الواقع الجديد. وفي الوقت الراهن، تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة غير مؤكد. وضعفها لا يخدم مصالح لبنان أو المنطقة، وسيطلق يدي حزب الله لمواصلة فعل ما يشاء.

يجب أن يبلغ تعداد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ١٥ ٠٠٠ جندي، حتى يكون لوجودها وطأة في مناطق انتشارها. وينبغي أن تكون قوة متينة، تتألف من جنود أكفاء ومحترفين ومدربين تدريبا جيدا. وينبغي توزيعها جغرافيا. وعندما يبلغ تعدادها ١٥ ٠٠٠ جندي، يجب أن تكون قادرة على الانتشار في مختلف أنحاء جنوب لبنان، بصورة متوازية مع انتشار الجيش اللبناني. فبدءا بجنوب نهر الليطاني، يجب أن يكون وجودها باديا للعيان وملموسا.

ويشكل انتشار الجيش اللبناني في الجنوب مساهمة مرحبا بها. ومنذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، شهدنا اجتماعات مشجعة بين قادة لبنانيين وقوات الدفاع الإسرائيلية. غير أننا شهدنا أيضا إرهابيي حزب الله يختفون في الظلال، دون اتخاذ إجراء حاسم لمنعهم من الظهور مجددا.

وهذا يحيلني على الشاغل الثالث. إن إعادة تسليح حزب الله انتهاك صارخ لوقف إطلاق النار. والحظر هو

الأداة الأساسية في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) . ومما لا شك فيه، أن سورية وإيران يريدان إعادة تسليح حزب الله ومنع بزوغ لبنان الجديد. إن إعطاءهما الفرصة لإعادة تسليح حزب الله سيكون له عواقب كارثية على المنطقة والعالم . وما لم نتمكن من إعمال حظر، سنبعث رسالة إلى الإرهابيين والدولتين اللتين تدعمهم مفادها أننا نسمح لهم بمواصلة سبلهم الإرهابية.

ولمنع ذلك، نحن بحاجة إلى آليات للإشراف على الحدود اللبنانية – السورية ورصد المرافئ والمطارات اللبنانية. ونحتاج إلى وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، لكن السياسية التي تعالج كيفية تمكين الدول من إعمال الحظر ينبغي بلورهما أيضا. وبدون وجود سلطات لإنفاذ الحظر، سيواصل حزب الله وإيران وسورية تجاهل الحظر باستهزاء، كما يتجاهلونه في هذه اللحظة بالذات.

ولا يعني فرض حظر مجرد منع الأسلحة من عبور الحدود؛ وإنما يعني أيضا إنهاء استغلال سورية وإيران للبنان ولشعبه. وخلال القتال الأخير، أسرت إسرائيل إرهابيا تابعا لحزب الله يبلغ عمره ٢٢ عاما يدعي حسين على سليمان، اعترف بأنه خضع لتدريب مكثف في إيران، مع العديد من الإرهابيين الآخرين التابعين لحزب الله. وكشف إرهابيو حزب الله الآخرون المحتجزون لدى إسرائيل أن أعضاء الحرس الثوري الإيراني زاروا مواقعهم المحصنة على طول الحدود الإسرائيلية.

وإذا طلب لبنان المساعدة من هذا المجلس، لا بد أن يكون هذا المجلس مستعدا وقادرا على التقدم ومد يد المساعدة إلى لبنان. ومهمة إنشاء واقع جديد في لبنان أعظم من أن تكون عمل دولة واحدة. وكما أوضح لنا التاريخ، فإن تجاهل تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس يكلف ثمنا أعلى من اللازم.

إن الشرق الأوسط منطقة واقعة بين شقي التعصب، حيث يخوض المتعصبون معارك ضارية لا تحترم فيها أي قواعد. وتجد إسرائيل نفسها محصورة بين تلك التيارات، تحاول التوصل إلى حل سلمي للاضطراب والسماح للحضارة بأن تنمو وتزدهر كما ينبغي أن تفعل.

وبينما ظل اهتمامنا مركزا بقدر كبير على الشمال، على لبنان، فإن إسرائيل هوجمت أيضا من الجنوب – من جانب حماس، التي تعمل في غزة. وللأسف، تركزت قوى التطرف هناك أيضا، وغزة اليوم تمثل ملاذا للإرهابيين وأنشطتهم غير المشروعة. وفي الواقع، فإن عزة، إذا لم يتم ضبطها، قد تصبح استعراضا مسبقا للبنان المقبل.

وقامت حماس أيضا باختطاف جندي إسرائيلي. ومضت فترة شهرين منذ أن اختطف غلعاد شاليت من قبل الإرهابيين الذين عبروا من غزة إلى إسرائيل. ومع اختطاف الجندي، استمر الإرهاب، بما في ذلك إطلاق صورايخ القسام على المجتمعات الإسرائيلية الجنوبية. وتفرض هذه الهجمات بالصورايخ حالة لا تطاق على إسرائيل وتعرض مواطنيها لخطر مستمر.

ولكن يوجد سبيل لإنشاء واقع فلسطيني جديد أيضا. ويبدأ بالإفراج الفوري وغير المشروط عن غلعاد شاليت. ويبدأ بوقف إطلاق صواريخ القسام والهجمات الإرهابية. ويبدأ بإنهاء جميع أشكال الإرهاب واستئصال الإرهابيين الذين، في عناد شديد، يعرضون المنطقة للخطر.

وتغطى قوى التعصب هذه إسرائيل، من الجنوب إلى الشمال، بواسطة حماس وحزب الله وسورية وإيران – الرباعي الإرهابي – الذي لا يعرف شره أي حدود. ولا بد من دحر هذا الرباعي الإرهابي. فهو لا يشكل تهديدا لإسرائيل فحسب، بل للمنطقة بأسرها – وللحضارة

كما نعرفها. ويشكل تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) خطوة أولى نحو دحر ذلك التهديد.

إن نتائج الأسابيع القليلة المقبلة والأشهر المقبلة متروكة لنا لنقررها بشكل جماعي. ومجلس الأمن، الذي يمثل المجتمع الدولي، يمتلك تلك السلطة. إلى أين نمضي من هنا؟ هل سننجح في تنفيذ هذه القرارات؟ هل سننجح في تنفيذها بشكل عاجل؟ هل سنعمل معا بوصفنا شركاء لإنفاذ حظر وإنهاء التأثير السوري والإيراني الضار في المنطقة؟

هذه هي الأسئلة التي نُختبر بها. فالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يشكل اختبارا بالتأكيد: وهو اختبار للبنان، واختبار لهذا المجلس، واختبار للمجتمع الدولي. وإذا لم نجتز هذا الاختبار، نكون قد ضيعنا فرصتنا – ربما فرصتنا الأخيرة – لتحرير لبنان من قوى الإرهاب وإنشاء واقع جديد.

وفي وسعنا أن نجتاز هذا الاختبار، ولكن لا يمكن أن يقوم بذلك أي واحد منا بمفرده. فلا بد أن نشارك معا وأن نصبح قوة موحدة وصوتا موحدا إزاء الإرهاب وإزاء التعصب وإزاء القوى التي تهدد الطريقة التي نعيش بها. ولا بد أن نغتنم هذه الفرصة.

ويمكن للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن يشكل قصة نجاح لنا. ويمكن أن يكون القصة التي نحكيها لأطفالنا ولأحفادنا، حينما نسرد التاريخ المعقد لهذه المنطقة. ويمكن أن يشكل القصة التي نعتز بها بوصفها اللحظة الحاسمة التي ارتقينا فيها إلى مستوى المناسبة ولم ندع الإرهابيين يتحكمون فينا. وإن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) هو تلك القصة. ولكن يبقى من واجب المجتمع الدولي وهذا المجلس ضمان أن يصبح القرار واقعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بريفيك (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتؤيده تأييدا قويا. ونناشد الأطراف بقوة أن تبذل أقصى جهدها للمحافظة على وقف أعمال القتال وتحويله إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونؤيد الأمين العام في رأيه القائل بأن العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في وادي البقاع بلبنان تشكل انتهاكا لوقف أعمال القتال، ونحث جميع الأطراف على الكف عن القيام بأي أعمال أخرى تؤدي إلى تقويض القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ولا بد أن تتمثل أولويتنا الرئيسية في التوصل إلى حل طويل الأجل يستند إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). والنرويج تؤيد الأمين العام تأييدا تاما في مساعيه الرامية إلى إيجاد سبل لتنفيذ القرار. ويجب على المجتمع الدولي أن يتابع بتقديم الدعم وبتقديم المساهمات الاقتصادية والإنسانية.

وترحب النرويج بالخطوات الإيجابية التي اتخذت على أرض الواقع، بما في ذلك نشر الجيش اللبناني في الجنوب وتنسيق الطرفين مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بشأن انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية.

وبينما تتحمل الأطراف المسؤولية الرئيسية عن ضمان تنفيذ القرار، نناشد جميع الدول في المنطقة الإسهام بشكل بناء في سبيل تحقيق تلك الغاية. ويشكل الانتشار العاجل لقوة مؤقتة معززة للأمم المتحدة في لبنان أمرا حيويا لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتنظر الحكومة النرويجية في المساهمة في القوة، إذا ما توفرت الشروط اللازمة -- وخاصة قواعد الاشتباك المرضية -- لضمان نجاح القوة.

إن الاحتياجات الإنسانية احتياجات هائلة وتشكل مصدر قلق بالغ لدى النرويج. ومن الحتمي أن تحدد الحكومة اللبنانية ومجتمع المانحين الدوليين الاحتياجات الإنسانية في

لبنان. وإسهاما في ذلك الجهد، وجهت السويد وإسبانيا والنرويج دعوات إلى عقد مؤتمر بشأن الإغاثة والإنعاش المبكر من المقرر أن يعقد في استكهولم في ٣١ آب/أغسطس. وأود أن أضيف أن النرويج خصصت بالفعل مبلغ ٢٢ مليون دولار لتقديم المساعدة الإنسانية للشعب اللبناني، مع مبلغ إضافي قدره ١,٦ مليون دولار لإزالة البقعة النفطية المنتشرة على ساحل لبنان، والنرويج مستعدة للمساهمة في جهود التعمير الطويلة الأجل في لبنان.

وما زلنا نشعر بقلق عميق حيال استمرار تدهور الحالة الإنسانية في غزة. إذ يمنع نظام الإغلاق الإسرائيلي السلع الحيوية من دخول غزة ويلحق الضرر بالسكان الفلسطينيين بأسرهم. والنرويج تناشد بقوة جميع الأطراف العودة إلى عملية السلام استنادا إلى خريطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

الآنسة زيادة (لبنان): سيدي الرئيس، أود بداية أن أقدم لكم التهنئة بتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أقدم الشكر لسلفكم الكريم ممثل فرنسا. وأعرب عبركم عن فائق تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام لمواكبة الأزمة اللبنانية. كما أشكر السيد إبراهيم غمباري على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

السيد الرئيس، أتوجه اليوم إلى مجلسكم الكريم بعد مرور أكثر من عشرة أيام على اتخاذكم القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قرار أردتموه لوقف الأعمال العدائية وليس لوقف النار، قرار لم يتجاوب مع كل ما طالبت به الحكومة اللبنانية، إلا أنه تعامل مع القضايا والهواجس اللبنانية المشروعة بجدية كبيرة، وأكد على الانسحاب الإسرائيلي والالتزام الدولي بسيادة لبنان ودعمه واحترام قراره الوطني. فارتضيناه آملين منه ردع الآلة الحربية الإسرائيلية ووقف عدوانها الذي استمر طوال ثلاثة وثلاثين يوما متتالية حيث عاثت في الأرض خرابا وقتلت وشردت ودمرت. وفي غضون ثلاثة وثلاثين يوما أعادت إسرائيل لبنان ثلاثين عاما إلى الوراء. وعد قطعه وزير الدفاع الإسرائيلي فوفى؛ وكانت كلفته باهظة: آلاف القتلى والجرحى وفرض حصار بري وبحري وجوي وتهجير حوالي مليون شخص وتدمير مئات الجسور والمنشآت الحيوية والبنى التحتية، خسائر تتراوح قيمتها ما بين ٤ و ٩ بلايين دولار. وبالرغم من كل ذلك، نفضت الحكومة اللبنانية غبار الحرب ووافقت على قرار وقف الأعمال العدائية والتزمت به اعتبارا من ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ومضت في اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الأساسية: ففي ١٦ آب/أغسطس الجاري قرر مجلس الوزراء نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان على أن تكون مهامه المحافظة على الأمن في مناطقه والدفاع عن أرض الوطن والحفاظ على أملاك المواطنين والتأكيد على احترام الخط الأزرق وتطبيق القوانين بالنسبة لأي سلاح خارج سلطة الدولة اللبنانية، والتعاون مع قوات الطوارئ الدولية والتنسيق معها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إن بلدي المتعالي على جراحه، والساعي إلى النهوض من جديد واستعادة سيادته وأمنه وسلامة مواطنيه التزم، وهو الضحية، بالقرار الدولي متخذا إجراءات جريئة وغير مسبوقة لتأكيد هذا الالتزام. لكن إسرائيل، وهي الجلاد، بماذا قابلت هذه الجهود؟

اليوم، وبعد مرور أكثر من عشرة أيام على إعلان الوقف الفعلي للأعمال العدائية نقف مجددا أمام مجلسكم لنعلمكم بأن إسرائيل تستمر في اعتداءاتها وانتهاكاتها اليومية للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨). فقد سجلت منذ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ اثنين وثمانين خرقا جويا إضافة إلى استمرارها في

التمركز في عدة أماكن حدودية داخل الأراضي اللبنانية حيث تقيم عددا من الحواجز وتطلق رشقات نارية ورصاص قنص باتجاه المدنيين، ناهيك عن انفجار مخلفات القنابل العنقودية والألغام بمدنيين وأطفال وعناصر من الجيش اللبناني، وكانت إسرائيل قد استعملتها وزرعتها منذ بدء العدوان في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وكل ذلك باسم الدفاع عن النفس ومحاربة الإرهاب. وهنا لا بد لي من التوقف والتأكيد أمامكم على ما يلي:

أيا كانت المبررات فالأعمال التي تقوم بها إسرائيل أعمال هجومية. وأيا كانت الحجج فالأعمال التي تقوم بها إسرائيل أعمال عدائية. وأيا كانت الذرائع فالأعمال التي تقوم بها إسرائيل أعمال منافية للقوانين الدولية. وكأن كل ذلك لا يكفي، إذ توجت إسرائيل انتهاكاتها بإنزال في العمق اللبناني، بجوار مدينة بعلبك شرق لبنان بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، معرضة الهدوء الهش لاهتزاز خطير ومعتدية على سيادة الدولة اللبنانية. وقد أعرب الأمين العام عن عميق قلقه بشأن الإنزال كونه يعرض الهدوء الهش الذي تم التوصل إليه للخطر ويقوض سلطة الحكومة اللبنانية.

ولكي تمعن إسرائيل في عرقلة تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، طالعنا مسؤولوها بشروط وقرارات حظر على عدد من الدول التي أعلنت عن استعدادها للمشاركة في قوات اليونيفيل، وبتلكؤ واضح في الالتزام بالمراحل الثلاث للانسحاب من لبنان وزيادة هذه المراحل إلى ست عشرة مرحلة. وأغدق علينا وزير دفاعها بتهديدات العودة إلى الحرب؛ نعم العودة إلى الحرب.

كل ذلك يدفعنا إلى التأكيد تكرارا أن لبنان المؤمن بمبادئ الأمم المتحدة والمتطلع إليها كمرجع أساسي في تأمين خروجه من أزمته الحالية يناشدكم العمل بحزم من أجل تنفيذ ما يلي:

أولا: تثبيت وتدعيم وقف إطلاق نار دائم، وذلك من خلال تعزيز دور القوات الدولية اليونيفيل.

ثانيا: الإنهاء الفوري وغير المشروط للحصار البري والبحري والجوي.

ثالثا: البحث عن حلول لجذور هذه الأزمة، وأعني بالأخص إنهاء احتلال مزارع شبعا وإطلاق جميع الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية وتسليم خرائط الألغام.

رابعا: أناشدكم الاستمرار في جهودكم لتأمين المساعدات الإنسانية الحيوية لأعداد كبيرة من اللبنانيين.

خامسا: المساهمة بفعالية في إعادة إعمار هذا البلد الغني بطاقاته والفريد بتنوعه والمتميز بديمقراطيته.

من لبنان الجريح تحية إلى الشعب الفلسطيني المناضل، تحية إلى صموده وشجاعته وعزمه وإدانة صريحة للأعمال العدوانية الإسرائيلية المستمرة، إلى خطف المسؤولين الفلسطينيين وتعطيل مسيرة الحياة اليومية والمضي في بناء المستوطنات والجدار العازل.

إن المطلوب اليوم وبكل احترام التزام إسرائيل الكامل بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبجميع القرارات الدولية ذات الصلة لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد روزنغرن (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويشارك في تأييد هذا البيان البلدان المنضمان: بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية التثبيت والانتساب والبلدان التي يمكن أن تكون مرشحة، ألبانيا

والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وكذلك أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر وكيل الأمين العام غمباري على إحاطته الإعلامية بشأن الوضع في الشرق الأوسط. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2006/670) بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الأمين العام في الجهود التي يبذلها لإيجاد سبل لتنفيذ ذلك القرار.

لقد انقضى الآن ١١ يوما منذ اتخاذ القرار، وثمانية أيام منذ نفاذ وقف الأعمال القتالية. وبدأت المنطقة عملية الانتعاش من العنف الذي ساد في الأسابيع الماضية. وتم اتخاذ عدد من الخطوات المشجعة. ونرحب بقرار حكومة لبنان السريع بإرسال قوات الجيش اللبناني إلى جنوب البلد والتنفيذ السريع لذلك القرار، فضلا عن بداية انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالطريقة البناءة التي تنسق الأطراف بها مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بشأن انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية ونشر الجيش اللبناني. وتبرهن الحوادث التي وقعت، ولا سيما في الأيام الأخيرة، على أن الحالة شديدة الهشاشة. ولهذا نشجع بقوة جميع الأطراف على أن تبذل قصاراها لكفالة استمرار وقف الأعمال القتالية وتحويله إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور هام في المساهمة في تحقيق الاستقرار في الحالة على أرض الواقع. وندرك أنه يتعين علينا أن نتحرك بسرعة لنشر القوات الدولية في جنوب لبنان، من أجل دعم التنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستكون قوة الأمم المتحدة المؤقتة الجديدة في لبنان عملية تشكل تحديا. ويتعين أن تكون هذه القوة مختلفة عن القوة السابقة كي تضطلع بمهامها بنجاح. والعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي على استعداد للمشاركة في هذا الجهد المشترك للمساعدة على تحقيق السلام في المنطقة. ولقد اتخذ عدد من البلدان بالفعل القرار بإرسال القوات، وما زالت بلدان أخرى تنظر في هذه المسألة.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تضطلع جميع الدول في المنطقة بدور بناء، بغية الإسهام أولا في تخفيف التوترات كيما يتسنى بعد ذلك التنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ويرحب الاتحاد الأوروبي بأن وقف الأعمال القتالية قد حسن كثيرا من تواتر المساعدة الإنسانية وكميتها. إلا أنه ما زال يتعين عمل الكثير، ويورد تقرير الأمين العام مجالات الأولوية الرئيسية لأوساط المساعدة الإنسانية في هذه المرحلة التالية مباشرة لوقف إطلاق النار. ومن المهم رفع الحصار الجوي والبحري بأسرع ما يمكن للسماح بإمكانية وصول عمليات المساعدة الإنسانية دون عائق إلى لبنان. ولقد حدثت عودة جماعية للمشردين. وبالإضافة إلى الحاجة إلى المساعدة لسد الاحتياجات الأساسية للسكان، مثل الإمداد بالمياه والمأوى المؤقت، تقوم حاجة ماسة إلى الدعم في التخلص من الأجهزة التي لم تتفجر بعد وتنظيف بقع الزيت.

وكان كل من بولا ليتوماكي وزير التنمية في رئاسة الاتحاد الأوروبي ولويس ميتشل مفوض الاتحاد الأوروبي في زيارة للمنطقة في الأسبوع الماضي لتقييم الحالة من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي المساهمة في أعمال الإغاثة الإنسانية. وتبلغ المعونة التي خصصها من قِبَلْ الاتحاد الأوروبي ٧٤ مليون يورو. ومن الجلي أيضا أن الاتحاد الأوروبي سيقوم بدور في أعمال التعمير الكاملة النطاق عند بداية هذه الأعمال، بالتعاون الوثيق مع حكومة لبنان والشركاء الدوليين الآخرين. وسيوفر مؤتمر الإغاثة والإنعاش المبكر الذي ستستضيفه السويد في

٣١ آب/أغسطس محفلا هاما لمواصلة مناقشة هذه المسائل الملحة.

وبالإضافة إلى لبنان، ما زالت الحالة في الأراضي الفلسطينية تثير بالغ القلق لدى الاتحاد الأوروبي. فالحالة الإنسانية ما برحت تتردى منذ وقت طويل: فلقد دمرت الهياكل الأساسية المدنية وأزهقت أرواح المدنيين. وما فتئت هذه التطورات تنطوي على خطر زيادة تردي الحالة في المنطقة. ويتعين على إسرائيل والسلطة الفلسطينية كليهما أن تتخذا الإجراءات اللازمة لعلاج هذه الحالة. ويجب إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف على سبيل الاستعجال وبدون شروط.

ويتعين على الأطراف أن تعود إلى عملية السلام على أساس خارطة الطريق. ويمثل التزام جميع الأطراف الذي لا لبس فيه بإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات الاستمرار، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، عاملا أساسيا لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة بأسرها.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز التوصل إلى خطة للسلم الشامل في الشرق الأوسط، بالتعاون الوثيق مع الشركاء والبلدان الواقعة في المنطقة. وليس هناك حل عسكري لأي من المشاكل التي تواجه شعوب المنطقة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دانيش – يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وبشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة تهدد حقا السلم والأمن الدوليين.

لقد واصلت الآلة العسكرية للنظام الإسرائيلي تدمير أرواح الفلسطينيين الأبرياء وغيرهم من الشعوب في المنطقة، وتقويض أسباب عيشهم. و لم تواصل آلة الرعب والإرهاب هذه ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في فلسطين فحسب، ولكنها جلبت أيضا معاناة وآلاما جمة على كل السكان المدنيين في لبنان على امتداد ٣٤ يوما وليلة على التوالي. وشهد العالم بأسره ذلك الرعب عندما انضم إلى ذلك النظام حليفه – الولايات المتحدة – في رغبتهما في إلحاق الدمار ببلد بكامله، رغم الخسائر الإنسانية الفادحة.

وقام النظام الإسرائيلي في حملة قصف وحشية خسيسة، كما يبين آخر تقرير للأمين العام (S/2006/670)، بقتل ما يقرب من ٢٠٠ ١ وجرح الآلاف من اللبنانيين الذين كانت غالبيتهم من النساء والأطفال. ويفيد التقرير نفسه أن الهجمات الجوية العشوائية والشاملة التي تستهدف العقاب الجماعي للشعب اللبناني دمرت ما يقدر بنحو ٠٠٠ ١٥ شقة سكنية و ١٤٠ جسرا.

وذكرت مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية أيضا في تقريرها لمجلس الأمن في ١٨ آب/أغسطس أنه قد لحقت أضرار جسيمة بشبكتي الطرق والجسور وغيرهما من الهياكل الأساسية والمباني السكنية، مع تدمير ٦٠ في المائة من المباني السكنية في بعض المناطق في الجنوب. وأشارت كذلك إلى تقريرين مقدمين من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، يشيران إلى حدوث تلوث واسع النطاق نتيجة لقنابل المدفعية التي لم تنفجر بعد، والقذائف المحمولة جوا والذخائر العنقودية، بما في ذلك في المناطق السكنية والمباني العامة، مما أدى إلى وقوع عدد من الجرحى والقتلى بين العائدين، وإعاقة توفير الإغاثة الإنسانية.

والواقع أن الحرب الشاملة الأخيرة ضد لبنان كانت دليلا واضحا على خطة مسبقة سيئة النية من جانب النظام الإسرائيلي الذي يحظى بدعم حليفه – الولايات المتحدة.

ولقد برز في الأسابيع الأخيرة مزيد من الأدلة الداعمة لذلك. فلقد ذكرت صحيفة وول ستريت في عددها الصادر في ١٩-٢٠ آب/أغسطس أن ''الجهاز العسكري الإسرائيلي كانت لديه على الأقل منذ عام ٢٠٠٤ خطط لاحتمال الهجوم على لبنان''. ومضت الصحيفة تقول إن القرار الإسرائيلي ''حوّل حادثا لإطلاق النيران على الحدود إلى حرب وضمن عمليا تحوّل هذا الحادث إلى أزمة''.

ومع ذلك، برهن الهجوم الإسرائيلي مرة أخرى على أن من المستحيل إرهاب السكان في المنطقة من أجل إخضاعهم أو سحق إرادتهم في العيش بدون احتلال أو إرهاب.

والحقيقة هي أنه على الرغم من أن العدوان الأخير نجح في تخريب المباني والبنى التحتية المدنية، وفي قتل المدنيين، فمن الواضح أنه - وكما شهد العالم أجمع - جلب نتائج جاءت على عكس ما كان يسعى إليه المعتدون. فقد قوّى عزيمة الشعب على مقاومة العدوان والاحتلال والتخويف والترهيب.

وكان وقف الأعمال القتالية، رغم تأخر الدعوة إليه، مصدر ارتياح للمدنيين اللبنانيين ولكل المجتمع الدولي الذي شهد رعب إرهاب الدولة الإسرائيلية وهو يحلّق فوق بلد أعزل طيلة ٣٤ يوما. وهنا، أود أن أسجل شعور حكومتي بالإحباط العميق إزاء التقاعس والعجز اللذين فُرضا على مجلس الأمن أسابيع عديدة، ومنعاه من الوفاء بمسؤوليته الأساسية - هذا التقاعس الذي سمح بأن يعاني شعب بأكمله كل هذه الآلام والخسائر الرهيبة، والذي كبّد مجلس الأمن ثمنا فادحا من مصداقيته ونزاهته.

ونشعر بالانزعاج أيضا إزاء أفعال وسلوك النظام الإسرائيلي الذي عقد عزمه على تقويض وقف إطلاق النار، وربما تمهيد الطريق لجولة حرب ثانية ضد لبنان. وهذا الإحساس بالقلق لا يمكن إغفاله، وخاصة في ضوء حقيقة أن الأمم المتحدة أكدت عدة حالات انتهاك لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من قبل النظام الإسرائيلي خلال الأيام القليلة الماضية. ففي ١٩ آب/أغسطس، وفي إشارة إلى غارة كوماندو إرهابية إسرائيلية، أعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء انتهاك الجانب الإسرائيلي لوقف الأعمال القتالية. والسبب المعلن لتلك الغارة الإرهابية الفاشلة كان منافيا للعقل، حيث اتضح فورا أن الغزاة كانوا في مهمة اختطاف. وفي وقت سابق، كان الأمين العام قد أشار في تقريره الأخير (S/2006/670) المؤرخ ١٨ آب/أغسطس، إلى عدة حالات انتهاك لوقف الأعمال القتالية من جانب النظام الإسرائيلي، وأشار أيضا في الفقرة ١٣ من التقرير إلى ''انتهاك إسرائيل للمجال الجوي اللبناني من مرة إلى أربع مرات يوميا''، حسب ما لاحظته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وبالإضافة إلى محاولة الإبقاء على هشاشة عملية وقف الأعمال القتالية، يحجم النظام الإسرائيلي عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تعززها. كما أنه على الرغم من الاحتياجات الإنسانية الضخمة في لبنان والصعوبات الجمة التي يواجهها العاملون في مجال المعونة في إيصال المساعدة، فإن الحصار البحري والجوي المتواصل المفروض على البلد لم يرفع حتى الآن.

وعلاوة على ذلك، لا توجد بادرة تشير إلى أي تحرك من جانب النظام الإسرائيلي لمعالجة المشاكل السياسية الأساسية، بما في ذلك إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيلية التي احتجزوا فيها سنوات عديدة؛ وإعادة مزارع شبعا إلى لبنان، وتقديم خرائط حقول الألغام التي توضح مواقع الألغام التي تم زرعها خلال فترة احتلال جنوب لبنان التي دامت ١٨ عاما.

وفي الوقت ذاته، وكما أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أمام المجلس اليوم، يواصل النظام

الإسرائيلي أعماله العدوانية وممارسة إرهاب الدولة في الأراضي الفلسطينية أيضا. فبعد بضع ساعات من هجمة الكوماندو الإرهابية الفاشلة على وادي البقاع، قامت القوات الصهيونية بشن غزوة أخرى على قطاع غزة، واختطفت الأمين العام للبرلمان الفلسطيني، وبذلك بلغ عدد مسؤولي الحكومة الفلسطينية الذين اختطفهم واحتجزهم النظام الإسرائيلي حتى الآن أكثر من ٥٠. وقد وقع ذلك الحادث بعد يوم واحد من اختطاف القوات الإسرائيلية نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس البرلمان الفلسطينيين.

إن الاختطاف الجماعي للمسؤولين الفلسطينيين يمثل تكتيكا وسياسة جديدين في إطار سلسلة الأفعال الإجرامية التي ترتكب ضد الفلسطينيين، والتي تهدف تحديدا إلى القضاء على الحكومة الفلسطينية أو إضعاف تلك الحكومة التي تقلدت السلطة نتيجة انتخابات حرة ونزيهة. ومن قبيل السخرية أن مَن يزعمون أنهم يسعون إلى النهوض بالديمقراطية في المنطقة، ينظرون بعين الاستحسان إلى هذه الأعمال القمعية والإجرامية المتواصلة.

إن اختطاف المسؤولين الفلسطينيين يعد بكل وضوح عملا من أعمال إرهاب الدولة، يرتكبه النظام الإسرائيلي بلا هوادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب العديد من الجرائم الأخرى. والاقتصاد الفلسطيني يعاني فعلا من الاختناق منذ كانون الثاني/يناير جراء الحظر الجائر وغير القانوني، وما زال الفلسطينيون يعيشون تحت الحصار حتى بعد ادعاء المحتلين بأنهم انسحبوا من غزة. كما أن النظام الإسرائيلي التوسعي يواصل بناء جدار عازل غير قانوني، ضاربا عرض الحائط بإرادة المجتمع الدولي المعرب عنها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وفي فتوى محكمة العدل الدولية.

وفي رأينا أن وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب التي تسمح للنظام الإسرائيلي بارتكاب جرائمه، هو السبيل الوحيد لإحلال سلام قادر على البقاء ومستمر في المنطقة، ولمنع هذا النظام من ممارسة إرهاب الدولة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية جسيمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ الخطوات اللازمة في ذلك الاتجاه. ونأمل في أن يرتقي أعضاء المجلس إلى مستوى مسؤولياتهم، بأن يعالجوا على النحو الواجب الأسباب الجذرية للأزمة في المنطقة.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أسجل أن وفدي يرفض رفضا قاطعا الادعاءات السخيفة الموجهة ضد بلدي، والتي كررها من جديد أمام المجلس اليوم ممثل النظام الإسرائيلي ومؤيدوه. لقد أصبح بحق نمطا مبتذلا للسلوك من جانب ذلك النظام العدواني ومؤيديه، والهدف منه صرف انتباه المجتمع الدولي بعيدا عن جرائم النظام الإسرائيلي، التي وصفها المسؤولون اللبنانيون والفلسطينيون عن جدارة بأنها جرائم ضد الإنسانية.

إن تلك الادعاءات ليست سوى جزء من حرب نفسية مدعومة بآلة ضخمة للدعاية، صممت بهدف خلق ستار من الدخان لإخفاء جرائم إسرائيل الفاضحة وإرهاب الدولة الذي تمارسه. مثال على ذلك، غارة الكوماندو الإرهابية الفاشلة الأخيرة التي شنها النظام الإسرائيلي على لبنان. ومع أن هدفها كان الاختطاف في واقع الأمر، فقد صوّرت، تضليلا، على أنها محاولة لإحباط نقل الأسلحة إلى ذلك البلد.

ومع ذلك، فإن تلك الادعاءات لا يمكن أن تصرف انتباه المجتمع الدولي، ولن تصرفه، عن الأسباب الجذرية لكل التوترات في الشرق الأوسط؛ ألا وهي الاحتلال، وإرهاب الدولة والعدوان الذي يرتكبه النظام الإسرائيلي ضد بلدان المنطقة. والواقع أن القليلين الذين أيدوا، سرا أو جهرا، جرائم النظام الإسرائيلي ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني ما هم إلاّ شركاء في تلك الجرائم، وينبغي مساءلتهم عن ذلك التواطؤ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل البرازيل، وأعطيه الكلمة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن الشرق الأوسط، عند هذا المنعطف الحاسم بالنسبة للسلام في المنطقة بأسرها. واسمحوا لي أيضا أن أنوّه بالجهود الدؤوبة التي يضطلع بها الأمين العام كوفي عنان مع زملائه في الأمانة العامة بغية النهوض بحلول سلمية للأزمة في المنطقة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إبراهيم غمباري، لتزويده إيانا بإحاطة مفيدة عن الحالة في الشرق الأوسط.

إن الأزمة الحالية في الشرق الأوسط تشكّل تحديا متجددا لمجلس الأمن فيما يتعلق بفعالية رد فعله وأساليب عمله وشفافيته. مرة أخرى يقتضي استخدام القوة المتصاعد والجامح في الشرق الأوسط الاهتمام العاجل من مجلس الأمن. وترحب البرازيل بوقف الأعمال القتالية في لبنان، وتدعو جميع الأطراف إلى التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعلى الأطراف الامتناع عن أي إجراء يهدد الهدنة الوليدة. ويجب على الأطراف أن تفعل كل ما بوسعها لضمان استمرار وقف الأعمال العدائية وتحوله إلى وقف دائم لإطلاق النار.

والبرازيل تأسف لطول مدة تراخي المجلس الذي كان مواجها بتهديد فظيع للأمن والسلام الدوليين مما سمح للصراع بأن يستمر لمدة ٣٤ يوما. ونحن أيضا نستنكر عمليات القتال في لبنان التي اتسمت بالزيادة المتسارعة لاستخدام القوة العشوائية وغير المتكافئة مما تسبب بموت عدة مئات من المدنيين الأبرياء ونزوح عدد غير مسبوق من السكان وبدمار شديد للمساكن وللبنية التحتية وذلك في خرق واضح للقانون الإنساني الدولي.

وحادثة قانا تثير القلق العميق. والملاحظات الواردة في خطاب الأمين العام بأن هذه الحادثة تعكس ''نمطا من الانتهاكات للقانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان يجري ارتكابه أثناء الأعمال القتالية الحالية'' (S/2006/626، الصفحة ٦) تنذر بالخطر وتدعو إلى ضرورة المزيد من التحقيق في هذا الأمر. وترحب حكومتنا بقيام مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تقصي للحقائق بغية التحقيق في خروقات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال القتال.

لقد قتل على الأقل سبعة مواطنين برازيليين بينهم ثلاثة أطفال نتيجة للغزو العسكري الإسرائيلي بجنوب لبنان. وقامت الحكومة البرازيلية بعملية غير مسبوقة لإجلاء حوالي ٣ ٠٠٠ من مواطنينا.

منذ بداية الصراع دعا الرئيس لولا دا سيلفا إلى وقف إطلاق النار وشدد على الأمل في القيام بعملية تفاوض يمكن أن تؤدي إلى انتهاء الاقتتال وتساعد على تحقيق السلام والتفاهم. والرئيس لولا اتصل بالأمين العام وبآخرين من القيادات الدولية للمشاركة في حل سلمي للصراع. لقد زار وزير الخارجية سيلسو أموريم بيروت في ١٥ آب/أغسطس للتشاور مع الحكومة وليؤكد من جديد التزامنا بدعم الشعب اللبناني والمساهمة الفاعلة في الإمدادات الطبية لتقديم خدمات الطوارئ لآلاف الأشخاص.

وتؤيد البرازيل بقوة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) كإطار لتقديم المساعدات التي ستحتاجها حكومة لبنان لبسط سيادتها وسلطتها على كامل ترابها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وكذلك اتفاقيات الطائف بما في ذلك الدعوة إلى تفكيك ونزع سلاح كل الميليشيات في البلد. ونحن نناشد كل الدول التي يمكنها المساعدة في دعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) أن تفعل ذلك من غير إبطاء.

وأكثر من ذلك، نحن ندعو إلى إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين المختطفين، وإلى تهيئة الظروف للوصول إلى حل مستدام للأزمة. ويجب إعطاء اهتمام خاص للمسألة الحساسة المتعلقة بوجود عدد كبير من السجناء اللبنانيين في المعتقلات الإسرائيلية.

وتدعو البرازيل المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم الدعم لتوفير المعونات الإنسانية العاجلة ولإعادة بناء لبنان. ونحن جميعا نتوقع أن يعمل مؤتمر المانحين الذي سيعقد في ٣١ آب/أغسطس في استكهولم على تسريع الجهود الإنسانية لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المدنيين، وأن يؤدي ذلك بالتدريج إلى تعزيز الجهود التي تنسقها الحكومة اللبنانية تجاه التعافي وإعادة البناء.

والبرازيل لا تتسامح إزاء استعمال العنف للحصول على ما يمكن الوصول إليه فقط عن طريق المفاوضات. إن الحلول التي لم يتم التفاوض عليها لا تحقق السلام. ونحن بوصفنا دولة تؤمن إيمانا عميقا بالحوار وبالحلول السلمية للصراعات نشدد على الحاجة إلى العودة إلى العملية السياسية التي تشمل كل الأطراف ذات المصلحة. والبرازيل أيضا مقتنعة بأن الاستقرار يعتمد في الأساس على التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي في كل جوانبه.

إن الأزمة اللبنانية جعلت الشلل الحالي لعملية السلام في الشرق الأوسط أكثر وضوحا كما أنها أوضحت بجلاء الحاجة إلى سرعة معالجة الأسباب الأساسية للصراع.

ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى كهدف أساسي لتقوية الجهود الرامية إلى خلق الظروف المؤاتية لاستئناف عملية السلام في المنطقة على كل المسارات. وفي هذا الإطار، فإن إحدى المهام العاجلة هي تطبيع الحالة في الأراضي الفلسطينية واستئناف الحوار بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. وفي هذا الخصوص، يجب العمل بسرعة على إطلاق سراح القادة السياسيين الفلسطينيين الموقوفين حاليا في إسرائيل.

وترحب البرازيل بقرار جامعة الدول العربية بطلب عقد اجتماع على مستوى عال لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر تكون المشاركة فيه مفتوحة لكل الوفود المهتمة بالأمر لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط. والبرازيل تؤكد على الحاجة إلى تحريك عملية سياسية لتطوير استراتيجية ووضع جدول زمني لتنفيذ رؤية دولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام كما جاء في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). إن هذه الاستراتيجية يجب أيضا أن تراعي خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام المنبثق عن قرارات مؤتمر مدريد ومؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بيروت.

وينبغي للمجتمع الدولي أن ينتهز هذه الفرصة لمراجعة الإخفاق في الوصول إلى تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط ولوضع حد بصورة نهائية للصراعات التي سببت الكثير من المعاناة والإحباط خلال عقود عديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد مكي (كندا) (تكلم بالانكليزية): يسر حكومتي أن تشهد بعد ٣٤ يوما من الصراع العنيف وجود وقف لإطلاق النار في لبنان. ولكن وقف إطلاق النار هذا هش، وقد رأينا ذلك في عطلة نهاية الأسبوع. مع ذلك، تحدونا الثقة بأن حكومتي إسرائيل ولبنان كلتيهما ملتزمتان بوقف فعلي للأعمال القتالية. وتدرك الحكومتان أن الشعبين الإسرائيلي واللبناني كليهما يريدان الأمن والاستقرار في المقام الأول.

وقد استجابت حكومة كندا بالفعل ولبت النداء العاجل بدعم لبنان. ففي ١٦ آب/أغسطس أعلنت كندا إنشاء صندوق لإغاثة لبنان برأسمال قدره ٢٥ مليون دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات الإنعاش المبكر والاستقرار والتعمير بغية مساعدة الناس على إعادة بناء حياتهم. وهذا الصندوق سينتفع من التخصيصات الكندية السابقة بمبلغ ٥,٥ مليون دولا أمريكي لسد الاحتياجات الإنسانية الآنية. كما أن كندا دعمت بحماس الوكالات الإنسانية في سعيها إلى الوصول إلى المدنيين المحتاجين، بما في ذلك النقل بحرا للأفراد العاملين في الميدان الإنساني ولأكثر من ١٤٠ طنا من مواد الإغاثة.

إن كندا تقف مع الحكومة اللبنانية. وإن جهود التعمير يجب في النهاية أن تقودها الدولة – لا حزب الله.

إن على كل الدول الأعضاء واجبا مشتركا يتمثل في ضمان احترام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الاتفاقات مع كلتا الحكومتين بشأن تنفيذه، وكفالة أن يطبق حظر كامل على السلاح. كما أننا جميعا نتشاطر مسؤولية جماعية عن التأكد من أن الواجبات المنبثقة عن القانون الإنساني الدولي تحظى بالاحترام من قبل الجميع.

التحدي الأساسي الذي ينتظرنا هو كفالة منع حزب الله من أن يعيد تسليح نفسه ومن أن يصبح مصدر تهديد أعظم لإسرائيل في المستقبل. لقد اتفق هذا الجهاز بالإجماع على قرار يبين العناصر الضرورية للسلام الطويل الأجل. وفي صميم ذلك يكمن نزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، بما فيها حزب الله، حتى لا تكون هناك أسلحة أو سلطة في لبنان بخلاف الأسلحة والسلطة التي تمتلكها دولة لبنان.

هذه ليست أول مرة يتناول فيها مجلس الأمن هذه المسألة، ولكن كندا يحدوها الأمل أن تكون المرة الأخيرة، بعد اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالإجماع.

وترحب كندا بالأمر الصادر من الحكومة اللبنانية بنشر قوات قوامها ١٥ ٠٠٠ فرد في جنوب لبنان وبإعلانها بأنها لن تتسامح مع الجماعات المسلحة الأخرى في أراضيها. وعندما يصبح الجيش اللبناني، المسنود من الأمم المتحدة، القوة المسلحة الوحيدة في الميدان في جنوب لبنان، فإن الأثر الإيجابي لذلك على المنطقة سيكون عظيما.

وتشعر كندا بخيبة الأمل من أن إيران وسورية، اللتين تزودان حزب الله بالأسلحة وتدعمانه ماليا، لم تقبلا بعد بأحكام القرار. لذلك يجب ألا يسمح لهما بإحباط السلام.

ويجب تعزيز الحكومة اللبنانية كيما تضطلع بدورها الحق بوصفها معيل شعبها وحاميه. ومن المهم أيضا أن يثق الشعب اللبناني بأن حكومته قادرة على الوفاء بالمسؤوليات الرئيسية المترتبة على دولة ذات سيادة. ويجب على بلدان المنطقة دعم ما تبذله هذه الديمقراطية الفتية من جهود للازدهار، دون أن تضطر إلى التنافس مع الموارد التي ترسل إلى المنظمات الإرهابية. وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تقديم الإغاثة في مجالي العمل الإنساني وإعادة التعمير.

(تكلم بالفرنسية)

لقد كان لبنان في طليعة الاهتمام الدولي، غير أن كندا تود اغتنام هذه الفرصة لتؤكد أن السلام الحقيقي والدائم في الشرق الأوسط يتصل اتصالا وثيقا بالسعي للتوصل إلى حل قابل للتطبيق – ألا وهو الحل المرتكز على إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين.

وتؤيد كندا الرئيس عباس وتتابع باهتمام ما يبذله من جهود لإنشاء حكومة وحدة وطنية . وإذا كانت حماس جادة بشأن مساعدة الشعب الفلسطيني، فعليها، فورا وبدون شروط، أن تفرج عن الجندي الإسرائيلي المختطف، وأن تلتزم بالمبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية المتمثلة في الاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات الدولية ونبذ العنف.

وخلاصة القول، إن كندا ملتزمة التزاما ثابتا بالمساهمة في توفير الإغاثة الإنسانية، وتثبيت الاستقرار، وإعادة التعمير، وبناء القدرات في لبنان، والضفة الغربية وغزة. ونحن على استعداد لمواصلة العمل البناء مع الدول الأعضاء الأخرى ومحاولة معالجة بعض المشاكل الأساسية، بغية التوصل إلى تحقيق السلم والأمن في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عبد السلام (السودان): السيد الرئيس، اسمحوا لي بدءا أن أهنئكم على ترؤسكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، ونشكركم على عقد هذه الجلسة المهمة، كما أتقدم بالشكر إلى سلفكم ممثل فرنسا على الجهد الذي بذله في رئاسة المجلس الشهر الماضي. وأعرب عن التقدير لوكيل الأمين العام السيد إبراهيم غامباري، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها في مستهل الجلسة، وأود الإشارة إلى أن وفدي يُدلي بهذا البيان باسم المجموعة العربية.

لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سادرة في غيها وتحديها للإرادة الدولية، وآخر الشواهد على ذلك، انتهاكها الصريح لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بمحاولة إنزال جنودها في عمق الأراضي اللبنانية الأسبوع الماضي، ومواصلتها، بكل صلف وعدم اكتراث، اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد استطالت قائمة ضحاياها و لم تستثن بشرا أو حجرا.

وفي تحد مستفز للقانون والشرعية والأعراف، قامت القوات الإسرائيلية باختطاف واعتقال العشرات من المسؤولين الفلسطينيين المنتخبين ديمقراطيا، وآخرهم نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، ومقرر المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي انضم إلى رئيس المجلس والوزراء ونواب الشعب الفلسطيني في البرلمان، في أول سابقة من نوعها.

إن انتهاك إسرائيل غير المسبوق لمبادئ القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وقتلها المدنيين العزل، واستهداف النساء والأطفال، والتدمير المتعمد للبنية التحتية، وتخريب مؤسسات السلطة الفلسطينية، وهدم المنازل، وتشريد المواطنين، يوحي لشعوب العالم، التي تراقب ذلك في صدمة وأسى، أن مجلسكم الموقر عاجز تماما عن القيام بدوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وهذا من شأنه زعزعة الثقة بالأمم المتحدة، الأمر الذي ينذر بنتائج وخيمة على كل الأطراف وعلى المنطقة.

إن استمرار هذه الاعتداءات السافرة وغير المبررة، يُشكل تحديا للإرادة الدولية، وخرقا لمبادئ القانون الدولي، ويقود إلى مزيد من التوتر والتصعيد اللذين سيفضيان بدورهما إلى جر الإقليم برمته إلى وضع خطر سيلقي بظلاله السالبة على الأمن والسلم الدوليين. وفي ضوء ذلك، فإن الحاجة ملحة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى التحرك العاجل من قبل المجلس في اتجاه العمل على التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، تستند إلى مقررات الشرعية الدولية، وتستهدي بمرجعيات عملية السلام، تحت الإشراف الكامل للمجلس الموقر، ومن خلال إقرار آليات فعالة، ومحددة لاستئناف سريع للمفاوضات، وتحديد إطار زمني لإتمامها، والاتفاق على الضمانات الدولية الخاصة بالتنفيذ.

إن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي وفقا لمرجعيات عملية السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٧٩ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، هي الطريق الأمثل الذي يجب أن يسلكه مجلس الأمن في تسوية هذا النزاع وبدء العمل على عودة الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط.

ولـن يـتم ذلـك إلا باتخـاذ المجلـس إجـراءات عمليـة وحاسمـة لوقـف الاعتـداءات الإسـرائيلية علـى الأراضـي الفلـسطينية، وإطـلاق سـراح المعـتقلين والأسـرى، والبـدء بالمفاوضات المباشرة، والاستناد إلى قرارات الـشرعية الدولية وعلى رأسها قرارات هذا المجلس.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل الجزائر.

الـسيد يوسـفي (الجزائـر) (تكلـم بالفرنـسية): يـود وفد الجزائر الإعراب عن شكره لكـم، سيدي الـرئيس، على عقـدكم هـذه الجلـسة. ونـشكر كـذلك وكيـل الأمـين العـام، السيد إبراهيم غامبـاري، علـى إحاطتـه الإعلاميـة بـشأن آخـر التطورات في منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

لقد وقف العالم بأسره يتفرج مكتوف الأيـدي بينمـا يتعـرض لبنـان لمأسـاة.وأعـرب عـن اسـتنكاره للقـصف والهجمات العشوائية التي أدت إلى مقتـل المئـات مـن المـدنيين، وفزعـه حيـال مذبحـة قانـا. وتـساءل عمـا إذا كانـت الـدوافع الحقيقية لما قـام بـه الجـيش الإسـرائيلي مـن تـدمير منـظم للبنيـة التحتيـة الأساسـية والحيويـة هـي جعـل الحيـاة مـستحيلة لمئـات الآلاف مـن الأشـخاص المـشردين داخليـا. وتـأثر العـالم بحـق جراء الانتهاكات الواسعة النطـاق لحقـوق الإنـسان الأساسـية والقانون الدولي الإنساني التي اقترفها المعتدي، الـذي لم يتـردد في استخدام أسلحة مدمرة بعضها محظور.

ولم يفهم العالم كذلك سبب تأخر مجلس الأمـن كـل هـذه المـدة في وضـع حـد للمأسـاة، والـدمار، وقتـل المـدنيين. والأصداء التي تـصل إلينـا تـدل، لـسوء الطـالع، علـى أن ذلـك لم ينته بعد. ومن الملح بكل تأكيد، أنه لتفـادي خطـر نـشوب مزيد من أعمـال العنـف، يجـب علينـا بـذل كـل جهـد لـضمان اتخاذ الإجراءات الضرورية، بما فيها تعزيـز قـوة الأمـم المتحـدة المؤقتة في لبنان، في إطار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بغية وقـف العدوان الإسرائيلي، واستعادة السلم في لبنان.

وإذا كانت الحالة في لبنـان مأسـاة حقيقيـة، وفـضيحة من منظور المجتمع الدولي، فما عسانا نقول عن الحالة الـسائدة في فلسطين؟ وما عسانا نقـول عـن معانـاة الـشعب الفلـسطيني منذ أكثر من ستين سنة؟ وما عسانا نقول عن عمليـات القتـل في جنح الظلام، والانتهاكات الجـسيمة لحقـوق الإنـسان الـتي يرتكبها الجيش الإسرائيلي كـل يـوم في الأراضـي الفلـسطينية المحتلة؟ وما عسانا نقول عـن الأحـوال المعيـشية الداعيـة لأسـى شعب بأكمله محروم من حقوقه الأساسية؟

ويدين وفدي بقوة هذه الانتهاكات المتكـررة لحقـوق الإنسان - التي لم يعاقب مرتكبوها. ويعرب وفـدي عـن قلقـه الـشديد إزاء اسـتمرار الدولـة القائمـة بـالاحتلال في عمليـات اختطاف أعضاء المؤسسات الديمقراطية المنتخبين، الـتي كانـت أخرهـا عمليـة اختطـاف نائـب رئـيس الـوزراء والأمـين العـام للمجلـس التـشريعي الفلـسطيني، ويطالـب بـالإفراج الفـوري وغير المشروط عن كل المختطفين في تحد للقـانون الـدولي وفي وجه احتجاجات المجتمع الدولي.

ولــن تــؤدي القــوة وأعمــال العنــف والإرهــاب المستخدمـة ضـد الشعب الفلسطينـي إلى حـل هـذا الـصراع. ولن تعالج الشواغل الأمنية، ولـن تـضع حـدا لتـصميم الـشعب الفلسطيني على بناء دولة خاصة به وعلى أن يعيش في كرامـة وسلـم وأمـن. ولـن تؤدي هذه الأعمـال الـتي تـستحق الإدانـة إلا إلى زيادة تفاقم التوتر، وإثارة المزيد من العنف.

وقـد حـان الوقـت لأن تنتـهي هـذه المتاعـب. وحـان الوقـت لأن يتـدخل المجتمـع الـدولي، وذلـك في المقـام الأول لحمايـة الـسكان الفلـسطينيين ممـا هـو مفـروض علـيهم مـن احـتلال شـرس، وقهـر، وإرهـاب، ثم تحقيـق الـسلام. ولقـد عرض هذا السلام مؤتمر القمة العربي في عـام ٢٠٠٠، ولكـن ذلـك العـرض لم يأخـذ بـه أحـد. وقـد آن الأوان لاحتـرام قـرارات مجلـس الأمـن ذات الـصلة، ولوضـع حـد لعمليـات

القصف بالقنابل والحرب في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة سعت طويلا لاستعادة السلام والرخاء.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد حسين (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يجب أولا وقبل كل شيء أن أعتذر عن غياب السفير أكرم، الذي لم يستطع الإدلاء بهذا البيان نظرا لانشغاله بمهام أخرى.

السيد الرئيس، يقدر وفد باكستان عظيم التقدير قيادتكم الماهرة لمجلس الأمن في هذا الشهر، ويرحب بهذه الفرصة للاشتراك في مناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ولقد أصغينا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غمباري وكيل الأمين العام.

ومن الواضح، مهما كان المنظور السياسي لأي أحد، أن الشرق الأوسط منطقة تستعر فيها نيران الحرب، وتقف على حافة الانزلاق إلى هاوية الفوضى. وفي الشهر الماضي، شهد العالم ٣٠ يوما من الحرب الضارية غير العادلة التي أدت إلى مجموعة من انتهاكات المبادئ والمقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وكان أول هذه الانتهاكات هو استخدام القوة غير المتناسبة. وليس هناك استفزاز عسكري من جانب قوات غير نظامية يمكن أن يبرر المهاجمة والتدمير التامين لبلد لم يكن لقواته أو سلطاته الوطنية دور في ذلك الاستفزاز. ونحن لا نتغاضى عن الهجمات بالصواريخ التي قام بها حزب الله والتي أدت إلى خسائر في الأرواح بين المدنيين الأبرياء في إسرائيل. ولا يمكن، في الوقت نفسه، أن يكون هناك أي مبرر لعمليات القصف التي كانت الغالبية الساحقة من ضحاياها من المدنيين اللبنانيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للتدمير الطائش للمدن والهياكل الأساسية لبلد ضعيف كان يمر بعملية تعمير لذاته من الصراعات وعمليات الغزو السابقة، والتحول إلى دولة يسودها السلام والرخاء والديمقراطية.

ثانيا، شهدت الحرب انتهاكات صارخة ومستمرة للقانون الإنساني الدولي - في قانا، وفي صور، وفي بيروت.

ثالثا، شهدت الحرب ما يبدو واضحا أنه هجمات متعمدة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، قتل فيها أربعة من الأفراد. ونأمل أن يتم التحقيق في هذه الهجمات على نحو تام.

وكانت المسألة الرابعة والأكثر خطورة هي عدم اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وراقب العالم في عجز، ولمدة ٣٠ يوما، القنابل والصواريخ التي راحت تتساقط كالمطر وتقتل الأبرياء.

وكان القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات مضنية، نتيجة أفضل من المقترحات السابقة المقدمة إلى المجلس. فلقد توخى ذلك القرار انسحاب إسرائيل، وأيد سيادة لبنان على كامل أراضيه، وطالب بتعميره. إلا أنه لم يكن أفضل ساعة لمجلس الأمن. فبعد ٣٠ يوما من الحرب، كان كل ما استطاعه قرار المجلس هو المطالبة بوقف للأعمال القتالية يقوم على أساس غير متكافئ وغير كامل. كما أن السلم الذي عاد سلم هش. ولقد انتهكه أحد الطرفين، وأغتنم في ذلك الغموض الكامن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وثمة غموض مماثل أيضا يفت في عضد خطة تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإعادة نشرها. وهناك شيء واحد أكيد وهو: ينبغي ألا يتوقع من الأمم المتحدة أن تنجز ما لم يتسن فرضه باللجوء إلى الحرب. وإن من مسؤولية حكومة لبنان وقواته المسلحة أن يفرضا سيادته على أراضيه.

ويجب أن يسهم المجتمع الدولي بنشاط في التوفير العاجل للمساعدة الإنسانية اللازمة للشعب اللبناني، بما فيها الغذاء، والمأوى، واللوازم من الوقود. ويشكل الحصار البحري، بالاقتران مع تدمير نظام الاتصالات الأرضية في لبنان، عقبة رئيسية أمام توفير الإغاثة الإنسانية. وينبغي رفع ذلك الحصار فورا. وينبغي أيضا الانتهاء من تعمير لبنان على سبيل الاستعجال، بدعم سخي من المجتمع الدولي. وستقدم باكستان إسهامها الواجب في تعمير لبنان وإنعاشه.

ومن الجلي أيضا أن هذه الحرب التي استمرت ٣٠ يوما قد غيرت الساحة الاستراتيجية والسياسية في الشرق الأوسط. ولعل أوسع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) نطاقا هو ذلك الذي يرد في فقرته قبل الأخيرة التي تدعو إلى إحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط.

ومن الواضح تماما، الآن أكثر من أي وقت مضى، أنه ليس من بين الصراعات القائمة في الشرق الأوسط ما يمكن حله باللجوء إلى استعمال القوة. فالقوة العسكرية غير المتناسبة لا يمكن أن تكفل استدامة سلام مفروض ضد إرادة ومطامح وحقوق شعب من الشعوب. وحتى لو حدث يوما ما قهر شعب من الشعوب، فلا بد أن ينهض ذلك الشعب من كبوته، وأن ينهض من جديد في مسعاه المشروع لتحقيق العدالة.

ومن الجلي أن السبب الجذري للصراع الإسرائيلي اللبناني، والسبب الجذري للمقاومة الفلسطينية، والسبب الجذري للتفجيرات الانتحارية والهجمات بالصواريخ هو احتلال إسرائيل الذي دام ٣٨ سنة للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية. كما أن القهر الجلي والوحشي في كثير من الأحيان للشعب الفلسطيني هو أيضا سبب جذري رئيسي لانتشار التطرف عبر العالم العربي والإسلامي واللجوء إلى الإرهاب. وذلك الواقع السياسي، مهما كانت معالجته غير مستساغة، لا يمكن تجاهله بعد الآن.

وهيكل السلم الدائم في الأرض المقدسة معروف جيدا من قبل: رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود مأمونة ومعترف بها. ويجب على مجلس الأمن، من أجل تحقيق تلك الرؤية، أن يكفل التنفيذ غير الانتقائي لقراراته، بما فيها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فضلا عن أحكام مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق المقدمة من المجموعة الرباعية.

وتتمثل أكثر المهام إلحاحا في وقف العنف في غزة والضفة الغربية: الهجمات الإسرائيلية والصواريخ الفلسطينية على حد سواء. ويجب إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين، ولكن يجب أيضا أن تطلق إسرائيل سراح المئات من الفلسطينيين واللبنانيين الذين تعتقلهم، بمن فيهم الوزراء والبرلمانيون الفلسطينيون. ونأمل أن يتمكن الفلسطينيون من توحيد حكومتهم وقواهم الأمنية. ونطلب إلى إسرائيل أن توقف نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية وأن تقلصه، وأن توقف تشييد الجدار الفاصل، وأن تنهي الحصار الاقتصادي والإنساني المفروض على الفلسطينيين. ونحث على استئناف محادثات السلام، دون المساس بمواقف أي من الطرفين. وينبغي أن تؤدي تلك المحادثات إلى اتفاق مبكر على استئناف تنفيذ خطة السلام المتفق عليها وخارطة الطريق.

وينبغي إنعاش عملية سلام موازية بين سورية وإسرائيل، وينبغي أن تؤدي تلك العملية إلى انسحاب إسرائيل من الجولان وإلى اتفاق للسلام.

ولا يمكن لأي شخص ألا يلاحظ أن المشاكل التي تؤثر على الشرق الأوسط اليوم تتجاوز منطقة فلسطين القديمة التي كانت تحت الانتداب. ويقتضي التوصل إلى تسوية سلمية لأعمال العنف الطائفي والتمرد في العراق التعاون من جانب جميع العراقيين، والدول المجاورة للعراق والمجتمع الدولي.

ويحدو باكستان الأمل في ألا تتعرض التسوية السلمية للتراعات في الشرق الأوسط لعراقيل إضافية بسبب فرض مواعيد نهائية تعسفية أو بسبب عمل متهور بشأن مشاكل أخرى في المنطقة. فذلك من شأنه أن يصب المزيد من الزيت على النار في هذه المنطقة الملتهبة بالفعل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، لقد استمعنا باهتمام كبير إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إبراهيم غمباري، حول أطول نزاع مطروح على جدول أعمال الأمم المتحدة: ألا وهو الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي يماثل عمره عمر هذه المنظمة الدولية. وقد استمعنا بعناية أيضا إلى بيانات السادة الزملاء مندوبي الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، ممن أجمعوا على الأهمية الجوهرية لإقامة السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. هؤلاء الزملاء الذين استمعنا إلى بياناهم بعناية أجمعوا أيضا على أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي، وليست أحد تفاصيل هذا التراع، كما يحاول المندوب الإسرائيلي من حين إلى آخر أن يروج لذلك عبثا.

ينتابنا القلق العميق من استمرار طرح مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة على جدول أعمال منظمتنا الدولية شهرا بعد شهر، وسنة بعد سنة دونما التوصل إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية بشأن إنهاء هذا الاحتلال الدموي الذي مرت عليه عقود، الأمر الذي يضع الأمم المتحدة، ومجلس الأمن في مقدمتها، موضع التساؤل والمسؤولية من قبل الشعوب المحبة للسلام، التي يصعب عليها فهم التغييب الكامل لآليات الميثاق الفاعلة والعجز عن التطبيق الكلي لإرادة المجتمع الدولي المتمثلة في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين مر على اتخاذهما ٣٩ عاما و ٣٣ عاما على التوالي، دون أن يريا النور على ارض الواقع بسبب الدعم الأعمى الذي تمنحه دولة عظمى لاستمرار هذا الاحتلال وذاك العدوان الإسرائيليين – دعم تمثل، كما يعلم جميع مَن في هذا المجلس، في استخدام وفد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجلس امتياز حق النقض (الفيتو) ٤٣ مرة لحماية تنصل إسرائيل من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية هو السبب الحقيقي، الذي أجمع عليه المجتمع الدولي، لعدم الاستقرار ولغياب السلام ولتصاعد التوتر في منطقتنا. وإن معاناة شعوبنا من استمرار هذا الاحتلال الإسرائيلي ومن قيام دولة عظمى بدعم هذا الاحتلال وتزويده بجميع وسائل القتل العسكرية وأكثرها تطورا، هي معاناة لم يعد بالإمكان السكوت عنها. ولقد شاهد الرأي العام العالمي حجم إرهاب الدولة الإسرائيلي الذي مورس بحق اللبنانيين والفلسطينيين على مدى عقود. كما شاهد الرأي العام الدولي ما بذله ساسة دولة عظمى من جهود مضنية لعرقلة اعتماد قرار يوقف إطلاق النار في فترة مبكرة من بدء العدوان الإسرائيلي على لبنان، وما سبق ذلك من قيام الوفد الدائم لنفس الدولة باستخدام امتياز حق النقض ضد مشروع قرار لمجلس الأمن يدين العدوان الإسرائيلي على غزة.

إن الصراع العربي – الإسرائيلي مسألة تهدد الأمن والسلم الدوليين، وهي في صلب واجبات مجلس الأمن. وإن عدوان إسرائيل على شعوب المنطقة واحتلالها لأراضينا في كل من فلسطين وسورية ولبنان لا يمكن أن تحجبهما جهود المندوب الإسرائيلي لتحويل هذا العدوان وذاك الاحتلال إلى

مشهد هوليوودي يعود إلى الخمسينات من القرن الماضي. فخلال الشهرين الماضيين اتخذ مجلس حقوق الإنسان في جنيف بأغلبية ساحقة قرارين يدينان انتهاكات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لحقوق الإنسان في فلسطين ولبنان. وقد اعتمد مجلس حقوق الإنسان هذين القرارين في أول دورتين طارئتين له بعد تأسيسه.

أما تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فقد جاء في ١٧ صفحة تتضمن ٦٥ فقرة. هذا التقرير لم يذكر بلادي بالاسم إلا مرتين، وفي سياق إيجابي. المرة الأولى عندما ذكر السيد الأمين العام أن ١٠٧ ٠٠٠ نازح لبناني ممن لجأوا إلى سورية بفعل العدوان الإسرائيلي الأخير قد عادوا إلى لبنان. والمرة الثانية كانت في معرض الحديث عن مساعدة السلطات السورية للاجئين اللبنانيين في سورية. ولكن هذا التقرير نفسه للأمين العام قد ذكر إسرائيل بالاسم عشرات المرات وأشار إلى قيامها بانتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي اتخذه المجلس قبل أيام. أشار الأمين العام في تقريره إلى قيام إسرائيل بانتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) عدة مرات ولما يمض على اعتماده إلا ساعات قليلة.

وما اعتماد الأمم المتحدة لأكثر من ١ ٠٠٠ قرار يدين إسرائيل بالاسم ويدعوها إلى إنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان، ووقف بناء مستوطناتها غير الشرعية في الأراضي العربية والاستمرار بتهويد القدس العربية ودفن النفايات النووية في الجولان السوري المحتل والاستمرار في مخالفة فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة بشأن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية – كل هذا يظهر أن إسرائيل وساستها هم شيطان الإرهاب الدولي وبؤرة الكذب والنفاق.

ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أن الإرهاب الإسرائيلي في مذبحة قانا الأولى المرتكبة في عام ١٩٩٦ قد قتل، كما تعرفون، ١٠٤ من اللبنانيين المدنيين ممن كانوا قد احتموا آنذاك بمقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. والإرهاب الإسرائيلي آنذاك، في عام ١٩٩٦ في مذبحة قانا الأولى، أدى إلى إعاقة ٢٥ طفلا لبنانيا إعاقة دائمة. ولكن الإرهاب الإسرائيلي لم يتوقف عند هذا الحد. ففي مذبحة قانا الثانية، التي ارتكبت في أوائل هذا الشهر، قام الإرهاب الإسرائيلي بقتل أولئك الأطفال الـ ٢٥ المعاقين. أليس هذا الإرهاب شيطانا؟

إن من يوفرون الأدوات اللازمة لدعم هذا الإرهاب الإسرائيلي ويقدمون دعمهم المطلق للعدوان والاحتلال والاستيطان وبناء الجدار وخطف أعضاء حكومة فلسطينية منتخبة ديمقراطيا وفقا للمعايير الغربية واعتقال رئيس البرلمان الفلسطيني وتقديمه إلى محكمة احتلال لا شرعية لها، هؤلاء يتحملون قسطا وافرا من مسؤولية ما يجري من تصعيد وتوتر فـي منطقتنا. وإن شعوبنا والشعوب المحبة للسلام في العالم لن تسمح بتحويل آلامنا ومعاناتنا من جراء العدوان والاحتلال والإرهاب الإسرائيلي إلى مجرد إطلالة مسرحية هوليوودية من حين إلى آخر. ومع أن خيارنا بالسلام خيار استراتيجي، ولكنه إذا لم يسفر عن نتيجة فستكون المقاومة هي الخيار البديل كما حدد ذلك السيد الرئيس بشار الأسد مؤخرا.

إن شعوب بلادنا غير مسؤولة عن فشل سياسات دول تعتبر نفسها عظمى في منطقتنا، ونحن نستغرب إصرار عواصم هذه الدول على معاداة شعوبنا وثقافاتنا المسالمة والانفتاحية. فالفاشية والنازية والفصل العنصري والصهيونية والاستعمار ليست نتاجا عربيا أو إسلاميا. نحن كعرب ومسلمين شاركنا في كتابة أجمل صفحات الحضارة الإنسانية، بل إننا اخترعنا أهم وسائل تطوير هذه الحضارة لخدمة البشرية جمعاء. ولذلك فإننا لا نعرف في تاريخنا الحقد الأعمى الذي يمارسه البعض تجاه شعوبنا وثقافاتنا، ونأسف

لذلك لأن هذا الحقد يعمق الخلاف بين الشعوب بدلا من تشجيع الحوار والتعاون.

السيد الرئيس، إن قيام إسرائيل ببناء ونشر ثمانية مفاعلات نووية تنتج البلوتونيوم المخصص لصناعة القنابل النووية فوق رقعة من الأرض لا تتجاوز مساحتها عشرين ألف كيلومتر مربع هو أمر إرهابي ينبغي للمجلس أن يعالجه بشكل حاسم وسريع. ولقد أخلّت دول كبرى بالتزاماتها الدولية في مضمار عدم الانتشار النووي على مدى عقود عندما زودت هذه الدول إسرائيل بالمفاعلات النووية والماء الثقيل والعلماء والتكنولوجيا النووية. وحري بهذه الدول العظمى أن تسائل نفسها عن سياساتها المتهورة وغير المسؤولة هذه، وأن ترغم إسرائيل على الانضمام إلى اتفاقية منع الانتشار النووي وعلى وضع منشآتها النووية تحت الرقابة الدولية بهدف وقف سياسة الإرهاب النووي الإسرائيلي في المنطقة.

لقد أكد وزراء الخارجية العرب، في مؤتمرهم الأخير في القاهرة، على محورية دور الأمم المتحدة لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي وفقا لمرجعيات عملية السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وقرر السادة وزراء الخارجية العرب دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد على المستوى الوزاري في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ للنظر في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي من قبل مجلس الأمن وذلك إيمانا منهم بضرورة تحمل هذا المجلس للمسؤوليات الملقاة على عاتقه في حماية وصون الأمن والسلم الدوليين.

إن الصراع العربي - الإسرائيلي لم يبدأ قبل شهرين مع عملية أسر جندي إسرائيلي في غزة وجنديين آخرين في جنوب لبنان بل إن الصراع العربي الإسرائيلي قد بدأ قبل عقود، وعمره يماثل عمر هذه المنظمة الدولية للأسف، ومن غير المجدي للممثل الإسرائيلي أو لغيره أن يتحايل على هذه المسألة فالصراع العربي - الإسرائيلي بدأ قبل أن تصل حماس إلى السلطة في انتخابات ديمقراطية في فلسطين وقبل ظهور حزب الله في لبنان كقوة مقاومة للاحتلال الإسرائيلي للبنان ٢٥ عاما رغم اتخاذ هذا المجلس للقرار ٤٢٥ عام ١٩٧٨. فلماذا لم تقبل إسرائيل طوال عقود يد السلام العربية الممدودة إليها؟ إن ما نعرفه، في هذا المجال، هو أنه في كل مرة مد العرب يد السلام إلى إسرائيل، كان الرد الإسرائيلي يأتي بشكل سلبي وعنيف وإرهابي. ففي أعقاب صدور مبادرة السلام العربية الأولى في مؤتمر قمة فاس العربية عام ١٩٨٢ كان الرد الإسرائيلي كما نعرف هو اجتياح لبنان من قبل شارون واحتلال بيروت. وعندما مد العرب يد السلام مرة ثانية عام ١٩٩٦ كانت النتيجة أن إسرائيل أعادت اجتياح لبنان واحتلال أجزاء منه. وعندما عاد العرب إلى إطلاق مبادرة السلام، كان الرد الإسرائيلي والقادة العرب ما زالوا في بيروت آنذاك و لم يغادروها بعد، ارتكاب مذابح جنين ونابلس. هذه هي ردود إسرائيل على المبادرات العربية للسلام، هذا هو الأمر الذي نحن نناشد مجلسكم أن يتعامل معه بكل جدية وحزم في دورتكم القادمة في أيلول/سبتمبر عندما سيكون الوزراء العرب حاضرين لمناقشة هذا الصراع العربي - الإسرائيلي مع حضرتكم من أجل إيجاد حل له وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠.